الفصل الرابع
نظرية التدوين المتأخر للحديث

أولاً: الأسس التي قامت عليها هذه النظرية

1 ـ منع النبي ﷺ من كتابة الأحاديث

2 ـ حرق الصحف المكتوبة وإتلافها

3 ـ إساءة تفسير بعض المصطلحات وبعض الأقوال

ـ صحيفة ومصحف

ـ تحديث، تدوين، جمع، رواية....

أ ـ التحديث ومشتقاته

ب ـ جمع ورواية

ج ـ أخبرنا، ومصطلحات أخرى

د ـ ذكر، وقال

هـ ـ تدوين، تصنيف

و ـ أقوال عن رواة الحديث، وأخرى خاصة بهم.

4 ـ وجهة نظر متحاملة على فترة الجاهلية، وعصر الأمويين.

ثانياً: كتابة الحديث في فجر الإسلام

1 ـ الكتابة بغرض الحفظ

2 ـ الكتابة لباعث ديني وتشريعي

3 ـ الكتابة لمعرفة السيرة النبوية

4 ـ الكتابة العارضة للاستشهاد بالمراسلات

5 ـ الكتابة للاستخدام الشخصي ـ أحاديث متفرقة

6 ـ مادة كتابة النبي ﷺ الخاصة

7 ـ الكتابة العارضة من طلاب الحديث

8 ـ الكتابة المقصودة لصالح الأجيال القادمة ـ المجموعات الكبرى

ثالثاً: الخاتمة والنتيجة

الفصل الرابع
نظرية التدوين المتأخر للحديث

أولاً ـ الأسس التي قامت عليها هذه النظرية:

لقد أشرنا في الفصل السابق إلى الاعتقاد الخاطئ بأن نقل الحديث ظل يتم شفهياً لحوالي سنة بعد الهجرة، ولم يتم تسجيل لحديثٍ كتابة إلا مع نهاية القرن الأول. ولأن مسألة كتابة الحديث مسألة هامة فمن الضروري أن نناقش الأسس التي قامت عليها نظرية التسجيل المتأخر للحديث[1].

وهناك عوامل كثيرة تعلي من شأن وأهمية هذه النظرية من أهمها:

1 ـ تحريم النبي ﷺ لكتابة الحديث.

2 ـ حرق الصحف المكتوبة.

3 ـ إساءة تفسير مصطلحات بعينها وكذلك مقولات.

4 ـ وجهات النظر المتحاملة على العصر الجاهلي، وعلى حكم الأمويين

.... وسنتناول هذه النقاط تفصيلاً:

1 ـ منع النبي ﷺ لكتابة الحديث:

إن هناك اعتقاداً عاماً بأنَّ الصحابة والتابعين تخلوا عن كتابة الحديث بسبب الأمر الصادر من النبي ﷺ بالنهي في هذه الناحية.

ولكننا قد رأينا بالفعل أن الأحاديث الناهية عن الكتابة إما تم نسخها بسبب الأحاديث التي ذكرت بعد ذلك وأجازت كتابته، فرغبة النبي ﷺ في أن يسجل شيئاً ما وهو على فراش الموت يعطينا دليلاً مقنعاً بموافقته على تدوين الأحاديث، فضلاً عن هذا

---

(1) قواعد التحديث (45 ـ 46)، فتح الباري. المقدمة (1: 17)، تذكرة الحفاظ (1: 151)، قوت القلوب (1: 159)، خطط المقريزي (2: 333)، أضواء على السنة لأبي رية (207)، كشف الظنون (1: 367)، الحديث والمحدثون (127)، السنة ومكانتها (40)، مجلة المنار (10: 768)، تقييد العلم (7)، فجر الإسلام (221).

فوجود الصحيفة في الحقبة الإسلامية الأولى، واكتشاف نصوص مكتوبة بالفعل يبرهن على زيف الاعتقاد بأن النبي ﷺ كان معارضاً لتدوين الحديث.

زد على كل هذا أنَّ هؤلاء الذين كانوا قد وقفوا في معارضة كتابة الحديث كانت لهم أسبابهم الشخصية في ذلك، بل وحتى الفاروق عمر الذي كان يعد من أشد معارضي الكتابة لم ينقل أو يستشهد بأي حديث للنبي ﷺ يؤيد وجهة نظره المعارضة للتسجيل.

ولهذا، فمن الخطأ أن نعتقد أن الأحاديث الناهية عن الكتابة قد أوقفت النمو المتزايد لنقل الأحاديث كتابة.

2 ـ حرق الصحف المكتوبة، أو إتلافها:

من الواقع تاريخياً أن مجموعة أدب الأحاديث تخلّص منها أصحاب المخطوطات أنفسُهم أو أتباعهم، ومن بين الذين تخلصوا من مخطوطاتهم بأنفسهم نذكر هذه الأسماء: عبيدة بن قيس (المتوفى سنة 72هـ)[1]، عيسى بن يونس (المتوفى سنة 187هـ)[2]، أبو عمرو بن العلاء (المتوفى سنة 154/ 159هـ)[3]، عروة بن الزبير (المتوفى سنة 93هـ)[4]، أبو سليمان الداراني[5]، أحمد بن أبي الهواري[6]، محمد بن عبيد الله[7]، أبو موسى[8]، سفيان الثوري[9]، داود الطائي[10]، بشر الحافي[11]، أبو حيان التوحيدي[12]، ويوسف بن أسباط[13].

---

(1) طبقات ابن سعد (6: 63)، سنن الدارمي (1: 131)، جامع بيان العلم (1: 67).
(2) تقييد العلم (62).
(3) الحيوان (1: 321)، معجم الأدباء (5: 389).
(4) طبقات ابن سعد (5: 133).
(5) معجم الأدباء (5: 389).
(6) عيون الأخبار (52).
(7) طبقات ابن سعد (6: 255).
(8) طبقان ابن سعد (4: 2: 83).
(9) يقال إنه مزق آلاف الأجزاء وبعثرها في الهواء، معجم الأدباء (5: 389).
(10) المتوفى (165هـ)، عرف بتاج الأمة، ورمى كتبه في البحر، معجم الأدباء (5: 389)، المعارف (271)، أدب البرديات العربية (2: 62).
(11) تاريخ بغداد (7: 67).
(12) معجم الأدباء (5: 386).
(13) معجم الأدباء (5: 389).

ومن بين هؤلاء الذين تركوا وصايا لأتباعهم إما بالتخلص من مخطوطاتهم بطريقة معينة، أو تسليمها إلى أشخاص بعينهم، نجدُ هذه الأسماء: الحسن البصري (المتوفى سنة 110هـ)[1]، طاووس[2]، عبيدة (المتوفى سنة 72هـ)[3]، شعبة[4]، أبو قلابة (المتوفى سنة 105هـ)[5]، بشر بن الحارث[6]، أبو السعيد السيرافي[7]، سفيان الثوري (المتوفى سنة 161هـ)[8]، ابن الجعاني (المتوفى سنة 355)[9]، وأبو كريب (المتوفى سنة 248هـ)[10].

لقد اتخذ تخريب هذا الكنز الأدبي أشكالاً مختلفة، فإما بحرقها أو دفنها، أو محوها، أو طمسها، أو بإلقائها في الماء، وهذه الممارسة التي اتخذت شكلها الأساسي في عصر الصحابة (وطبقاً لإحدى الروايات في حياة النبي ﷺ)[11]. وقد استمرت لحقبة متأخرة جداً تصل إلى حوالي سنة 400 هـ عندما قام أبو حيان التوحيدي المقيم في بغداد بالتخلص من كتبه، وبرر تصرفه هذا بالاستشهاد بسُنَّةِ بعض السلف[12].

ومن الجدير بالذكر أن نلاحظ أنه نادراً ما أوضح هؤلاء المخربون لمخطوطاتهم أسباباً محددة لتخلصهم من كتاباتهم، ولهذا فأعمال هؤلاء المؤلفين، وجامعي الأحاديث تم تفسيرها بوسائل مختلفة، وحدد أئمة الحديث والمحدثون أسباب ذلك طبقاً لآرائهم.

---

(1) طبقات ابن سعد (7: 1: 127)

Ruth: Arabic books and Libraries in Umayyad. Period & Ajsl, lii (249).

(2) طبقات ابن سعد (5: 393)، تقييد العلم (61).

(3) تقييد العلم (62)، كتاب العلم لأبي خيثمة (9ب).

(4) تقييد العلم (62).

(5) تقييد العلم (62)، طبقات ابن سعد (7: 1: 135)، تذكرة الحفاظ (1: 88)، المحدث الفاصل (151أ).

(6) تقييد العلم (62 ـ 63).

(7) معجم الأدباء (5: 389).

(8) الفهرست (315)، المعارف (170).

(9) تذكرة الحفاظ (3: 131).

(10) تذكرة الحفاظ (2: 73).

(11) صحيفة همام بن منبه (37)، تدوين حديث (249).

(12) معجم الأدباء (5: 386) الكتب العربية والمكتبات في عصر بني أمية لمؤلفه (Ruth)، ص(250).

أما مؤيدو نظرية تأخر تسجيل الحديث فقد اعتقدوا أن هذا التخريب تم وفقاً لسياسة ورغبة النبي ﷺ وأصحابه الذين لم يرغبوا في إعطاء الحديث صفة الاستمرارية والشمول بمعنى أن يصبح أمراً عاماً دائماً[1]. وطبقاً لهذا الافتراض فقد ادعوا أن الأحاديث إما أنها غير مكتوبة في البداية، وإما أنها كانت مكتوبة وقد تخلص منها جامعو الأحاديث أنفسهم، ولهذا فلم يكن هناك أي مجموعة من مجموعات الأحاديث حتى القرن الثاني الهجري.

إن هذا الافتراض الزائف لا تدعمه أي أسانيد ولا إحساس عام بذلك، وإذا تناولنا هذه المسألة من الناحية التاريخية فإنَّ هذه الأحاديث لم تكتب في حياة النبي ﷺ فحسب، بل في الفترات الأولى من رسالته أيضاً، ولقد أشرنا بما فيه الكفاية إلى الصحف الخاصة بالصحابة، واتجاه النبي ﷺ، المؤيد للكتابة، أما من ناحية التقنين الرسمي للحديث فلم يتم بطبيعة الحال، بيد أننا يجب أن نضع نصب أعيننا أن القرآن نفسه لم يقنن إلا في عهد عثمان، لكن هل معنى ذلك أن القرآن لم يكتب حتى خلافة عثمان، فلو أقررنا بذلك، لناقضنا كل الحقائق التاريخية، فإن الوحي كان من المعتاد كتابته وتسجيله على ألواح منفصلة وتم تجميعه مؤخراً في شكل كتاب، ولهذا يجب أن نكون على استعداد للإيمان بأن الأحاديث حتى لو لم تدون بصورة رسمية إلا أنها دونت بطريقة خاصة في حياة النبي ﷺ.

إن تسجيل حديث النبي ﷺ من جانب الصحابة لم يكن مفاجأة لأن الناس الذين كان بإمكانهم أن يدونوا الشعر، والأمثال، وعلم الأنساب، وأقوال لقمان، وغير ذلك، فما الذي يمنعهم من تدوين أقوال النبي ﷺ؟!

ولهذا لا يستطيع المرء أن يبرهن على أن الأحاديث لم تكن مكتوبة في البداية.

أما بالنسبة للتخلص من السجلات المكتوبة من أئمة الحديث أنفسهم، فليس هناك خلاف حول ذلك، لأنه من المعروف بما لا يدع مجالاً للشك أن الفاروق عمر، وعبدالله بن مسعود حرقوا[2] وتخلصوا[3] من كافة المواد المكتوبة المتصلة بهم، بل وأصدر عبدالله بن مسعود أمراً عاماً بحرق كل ما هو مكتوب في ذلك الوقت.

---

(1) مجلة المنار (10: 767)، و(51) Authenticity.

(2) يقال إن الفاروق عمر حرق كتب صبيغ بن عيسى.

انظر: دراسة في أدب المخطوطات العربية (1: 20)، ميزان الاعتدال (2: 276).

وفي نصوص إتلاف الكتب عموماً انظر: تقييد العلم (52)، طبقات ابن سعد (5: 140)، تدوين حديث (398 ـ 399).

(3) تقييد العلم (53 ـ 56).

ومن المعروف أن عدداً آخر من الصحابة والتابعين إما حرقوا أو طمسوا السجلات المكتوبة[1] بأنفسهم وإما تركوا وصية بذلك، وعلى الرغم من كل هذه الحقائق فإنه من غير المنطقي أن تكون كل المادة المكتوبة للحديث قد تم التخلص منها كلية.

ولو أجرينا دراسة موضوعية للأحاديث المتعلقة بإتلاف الصحف المخطوطة قد يمكن أن نتوصل إلى نتيجة مفادها أن كافة أعمال العلماء كان دافعها الإخلاص، ففي حين أتلف الفاروق عمر، وعبدالله بن مسعود الأحاديث المكتوبة خشية الدخول في مضاهاة مع القرآن، أما العلماء المحدثون فكانت لهم دوافعهم المختلفة وجميعها كان بدافع الإخلاص، وقام جميعهم بإتلاف مخطوطاتهم في مرحلة متأخرة من أعمارهم خشية أن تصل مخطوطاتهم بعد موتهم إلى أيد غير أمينة ويساء استخدامها[2].

وفي الواقع فإنهم ظلوا مترددين بالنسبة لهذا الكنز الثمين حتى أواخر حياتهم فقد تمنوا أن يحتفظوا بمخطوطاتهم شريطة أن تصل إلى علماء أكفاء، والخوف هو الذي جعلهم يتخذون هذا القرار المؤلم بتخريب مخطوطاتهم، وكان هذا هو الملاذ الأخير الذي يمكن أن يلجؤوا إليه، والرغبة التي لم تتحقق لأبي قلابة (المتوفى سنة 104هـ) تبين بوضوح هذه النقطة، ففي وصيته لأحد تلاميذه المقربين = أيوب السختياني (المتوفى سنة 131هـ) يقول: «أرسلوا كتبي إلى أيوب لو كان حياً، وإذا لم يكن حياً فاحرقوها»[3].

وكذلك عبيدة بن قيس (المتوفى سنة 72هـ)، بعد أن أتلف كتبه، قال: «أخشى أن يليها أحد بعدي، فيضعها في غير مواضعها»[4].

وأخفى العلماء أحياناً مخطوطاتهم خوفاً من المسؤولية وعندما زال هذا الخوف تخلصوا منها، ويذكر أن سفيان الثوري (المتوفى سنة 161هـ) فعل ذلك[5].

---

(1) تقييد العلم (53)، تدوين حديث (400)، جامع بيان العلم (1: 65).

(2) تقييد العلم (61).

(3) طبقات ابن سعد (7: 1: 135)، تذكرة الحفاظ (1: 88).

(4) جامع بيان العلم (1: 67)، سنن الدارمي (1: 131)، طبقات ابن سعد (6: 63)، تقييد العلم (61).

(5) مقدمة الجرح والتعديل (115).

وأياً ما كانت الدوافع وراء هذا الإتلاف، فالحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن عـدداً ضخماً من مجموعة الأحاديث قد تم التخلص منها في الحقبة الإسلامية الأولى، ولكن هذا لا يعني أن يترتب عليه فقدان كلي لكافة الأحاديث كما ذكرنا سابقاً.

وقد عرفنا أن أغلبية العلماء تخلصوا من مخطوطاتهم في أواخر حياتهم، وهذا يوضح أنه كان هناك وقت كاف في متناولهم لنقلِ الأحاديث لتلاميذهم، وهناك احـتمال قـوي أنّ بعضاً من هؤلاء التلاميذ دمجوا بعضاً من مخطوطات مـشايخهم في كتـبهم، ومـن المحتمـل أيضاً أنهم خصصوا نسخة مستقلة من مخطوطات مشايخهم واحتفظ بهـا بعـضهم. وبهـذه الطريقة، فإنه في حالة إتلاف مشايخهم لمخطوطاتهم، فإن محتويات هذه المخطوطات ظلت مع تلاميذهم.

ويذكر أن بعض المخطوطات تم اكتشافها بالصدفة، وتم حفظها، ومنهـا عـلى سـبيل المثال كتاب «اخـتلاف الفقهـاء» للطـبري الـذي وجـد مـدفوناً بعـد موتـه[1] كـما أن بعـض المجموعات الأخرى من الأحاديث المكتوبة حفظهـا تلاميـذ الكتـاب أو أقـاربهم، وخاصـة هؤلاء الكتاب الذين كانوا يكتبون بغرض الحفظ، ومن أمثال هؤلاء سعيد بن جبـير (المتـوفى سنة 95هـ) وعبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود كأمثلة يمكن الاستشهاد بها في هذا الـسياق، واحتفظ عبد الرحمن ابن عبدالله بن مسعود بكتاب شيخه ابن عمر[2]، في حـين يـذكر أن ابـن عمر احتفظ بكتاب والد تلميذه، يعني عبدالله بن مسعود (المتوفى سنة 32هـ)[3].

وهكذا نرى أنه حتى في حالة إتلاف المخطوطات أو عندما كانت هناك رغبة في أن تظل مخطوطاتهم غير مكتوبة، فقد احتفظوا إلى حد ما ببعض مخطوطاتهم كتابة، ولهذا فمن الخطأ أن نذكر أن التدوين المتأخر للحديث يرجع إلى عملية الإتلاف هذه، وبالتالي لم تكن هناك مادة متوفرة للأحاديث المكتوبة.

3 ـ إساءة تفسير مصطلحات ومقولات بعينها:

إنَّ نظرية التسجيل المتأخر للحديث قائمة أيضاً على التفسير الخاطئ لكلمات معينة مستخدمة في سياق كتابة الأحاديث، وتـشتمل هـذه الكلـمات عـلى أسـماء وأفعـال تبـين

---

(1) دراسة في أدب المخطوطات (2: 62)، وراجع اختلاف الفقهاء للطبري تحقيق فريد ريشي كرن.

(2) تقييد العلم (44).

(3) جامع بيان العلم (1: 72).

أدوات ومواد الكتابة التي من شأنها أن توضح وسيلة وأسلوب تسجيل الأحاديث، ومن هذه الأدوات نذكر: صحيفة، نسخة، دفتر، لوح، رسالة، أو كتاب.

أما الأفعال التي تضمنتها القائمة فهي: سَمِعَ عَرَضَ، أَخْبَرَ، حدَّث، جَمَعَ، دوَّن، ومشتقاتها.

وبعض هذه الكلمات السابقة التي تم استعارتها من لغات أخرى تنقل معانٍ مختلفة في سياقات مختلفة، ولو تم ترجمتها باعتبارها تنقل معنى واحداً فحسب باستمرار فإنّ هذا سيؤدي إلى الارتباك وإساءة التفسير، ولنأخذ على سبيل المثال كلمة «صحيفة» فقد تم ترجمتها حرفياً على أساس أنها جزء من مادة مكتوبة، ولكن في الحقبة الأولى من الأدب الإسلامي كانت لا تقتصر دائماً على هذا المعنى المحدود، بل كانت تستخدم بمعنى: خطاب، وكتيب، أو كتاب، ولهذا ففي حالة ترجمتها لكل هذه المعاني سيؤدي باستمرار إلى الخطأ والتضليل عن المعنى المقصود.

فلو بدأنا بكلمة صحيفة التي أشرنا إليها فيما سبق سنأخذ عدداً من هذه المصطلحات ونناقش معانيها لنبين أن نظرية التسجيل المتأخر للحديث قائمة على أساس تفسير خاطئ، أو ترجمة خاطئة.

1 ـ صحيفة ومصحف:

إن كلمة صحيفة جمعها صحف { جزء، صفحة من الورق ـ أو من كتاب } كانت معروفة عند العرب حتى قبل الإسلام[1]، ووردت كثيراً في الأدب الإسلامي. بالإضافة إلى أن الإشارات القرآنية (صحف إبراهيم وموسى)[2]، وصُحف الصحابة التي ذُكرت في مجموعات الأحاديث التي تم العثور على بعضها مؤخراً، وقد وجدت هذه الكلمة أيضاً في بعض الأعمال التاريخية، وكذلك أعمال السيرة[3].

ويُعتقد عموماً أن كلمة صحيفة تحمل معنى جزء واحد من مادة مكتوبة كان يستخدم في الحقبة الإسلامية الأولى، ولكن إذا ألقينا نظرة فاحصة على طبيعة ومحتوى

---

(1) الشعر والشعراء لابن قتيبة (1: 152)، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية (70، 71، 133).

(2) إن كلمة (صحف) في صيغة الجمع وردت في ثمان مواضع من القرآن الكريم (طه: 133)، (النجم: 36)، (المدثر: 52)، (عبس: 13)، (التكوير: 10)، (النبأ: 18)، (الأعلى: 19)، (البينة: 2).

(3) في تاريخ الطبري في مواضع كثيرة، وفي كتب السير أيضاً.

صحف ما بعد ظهور الإسلام، سنصل إلى نتيجة مفادها أن هذه الكلمة لا يمكن أن تكون قاصرة على هذا المعنى الذي استخدم سابقاً، ويبدو أن هذه الكلمة وُظِفت بصورة أكثر رحابة واتساعاً إذ أنها كانت تعني أيضاً المجموعات الضخمة من الأحاديث، إذاً فهي لم تشر إلى جزء من مادة فحسب، بل أشارت إلى مذكرة، وكراسة، بل وحتى كتاب في حجم المخطوطة.

ومن الواضح أن الصحيفة كان يقصد بها أكثر من جزء من أجزاء المادة المكتوبة، وهذا جلي من أحاديث تقول إن صحيفة همام بن منبه، وعبدالله بن عمرو بن العاص احتوتا ما يقرب من (138)[1] إلى (1000)[2] حديث، ولو كانت هذه الأحاديث صحيحة كما جاءت بحالتها الأخيرة على الأقل فيصبح من الصعب إذا لم يكن من المستحيل أنَّ هذا العدد الضخم من الأحاديث يمكن كتابته على صحيفة تحتوي على صفحة واحدة من الورق.

وهناك أيضاً صحف جابر بن عبدالله[3]، وسليمان بن قيس اليشكري[4]، وابن عمر[5]، والصحيفة الخاصة بالحسن البصري[6]، وابن عباس[7]، وحُجر بن عدي[8]، والصحيفة اليرموكية الخاصة بعبدالله بن عمرو بن العاص[9]، كانت جميعها صحف كبيرة لدرجة يتعذر معها حفظ هذه المحتويات في جزء واحد.

---

(1) تهذيب التهذيب (1: 316)، صحيفة همام بن منبه (29 ـ 47).

(2) أسد الغابة (3: 233 ـ 934)، السنة قبل التدوين (349 ـ 350)، دراسة في أدب البرديات العربية (2: 58)، مباحث علمية نشر دائرة المعارف بحيدر آباد (218).

(3) طبقات ابن سعد (7: 344)، تهذيب التهذيب (4: 215)، دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 10/ 23)، جامع الترمذي (6: 52)، في كتاب البيوع، صحيفة همام بن منبه (218).

(4) تهذيب التهذيب (4: 215)، صحيفة همام (27)، جامع الترمذي (6: 52) في البيوع.

(5) الكفاية (329)، تقييد العلم (103).

(6) طبقات ابن سعد (7: 2: 116)، سنن الدارمي (1: 121)، جامع بيان العلم (1: 74 ـ 75).

(7) تهذيب التهذيب (10: 413)، طبقات ابن سعد (2: 2: 123)، و(5: 216).

(8) طبقات ابن سعد (6: 154).

(9) تدوين حديث ص (67).

ولهذا فترجمتها لكلمة صحيفة على أساس أنها جزء واحد من المادة المكتوبة تعد ترجمةً خاطئة، بل وحتى صحيفة الإمام علي، فقد احتوت على القواعد المنظمة لإطلاق سراحِ السجناء، وجروح تعذيب الأشخاص، وأعمار الجمال بغرضِ تنظيم الضرائب، وكذلك مسائل قانونية أخرى[1] لا يمكن أن تحتويها صحيفة تتكون من جزء واحد من الورق، علاوةً على أن التفسير الكامل لسعيد بن جبير[2]، ومجموعة الثلاث مئة حديث للزهري[3]، والمعروفة باسم صحيفة كانتا من الضخامة لدرجة يصعب معها جمعهما معاً في مخطوطة ورقية واحدة.

ويمكن أن نستنتج أيضاً أن الصحيفة تعني أكثر من مخطوطة ورقية واحدة من أحاديث أخرى، حيث تم استخدامها في سياق القرآن، فقد ذُكر أن صحيفة الخليفة أبي بكر، وفاطمة أخت عمر احتوت على تسعة وعشرين فصلاً من القرآن بصفة خاصة[4].

وإذا ألقينا نظرة على حجم هذه الفصول يمكن للمرء بسهولة أن يستنتج أن الصحيفة موضع دراستنا لابد أنها كانت تحتوي على العشرات من الصفحات لأنه لا يمكن أن تضم مخطوطة ورقية واحدة كل هذه النصوص القرآنية. وأيضاً النسخة القرآنية الخاصة بحفصة والتي ضمت أجزاء كبيرة من النصوص القرآنية. إذا لم يكن القرآن كله كانت أيضاً معروفة باسم صحيفة[5].

من كل هذا يتضح أن الصحيفة تشير إلى العديد من المخطوطات الورقية المكتوبة لا إلى مخطوطة واحدة.

وفي الواقع أوضحت كلمة صحيفة التي استخدمت في سياق الحديث أنها ضمت مجموعة الأحاديث الصغيرة والكبيرة على السواء، ومع أن بعض مجموعات الأحاديث في

---

(1) جامع بيان العلم (1: 71)، تقييد العلم (88 ـ 89)، السنة ومكانتها (74)، أنساب الأشراف (1: 525)، مسند الطيالسي (2: 104) في كتاب الديات، كتاب الأم للشافعي (6: 3) و(7: 292).

(2) الجرح والتعديل (3: 1: 332).

(3) تاريخ بغداد (14: 87).

(4) دراسة أدب البرديات العربية (2: 57 ـ 58)، السيرة (1: 226)، طبقات ابن سعد (8: 56)، حلية الأولياء (2: 50 ـ 51)، صحيح البخاري (3: 393) في كتاب فضائل القرآن.

(5) حلية الأولياء (2: 51)، فتح الباري (9: 9 ـ 19)، صحيح البخاري (3: 393) في فضائل القرآن.

عصر الصحابة كان من المتوقع أن يكون صغيراً، فإن هناك احتمالاً قوياً بأن مجموعات الأحاديث التي تلت ذلك كان كبيراً، وعلى سبيل المثال فإن صحيفة عبدالله بن عَمْرو بن العاص ـ الذي ذكر أنه كتب كل شيء سَمعَهُ من النبي ـ ﷺ ـ على الرغم من احتجاج الصحابة ـ يقول النص أنه جمع (1000) حديث، ضمهم في صحيفة كبيرة يمكن بسهولة أن نسميها كتاباً.

وعرفنا أيضاً الحجم التقريبي لصحف خالد بن معدان، وخالد بن أبي عمران، والحسن البصري، ووهب بن منبه، وحميد الطويل، والزهري[1]. وبعد قراءة عن حجم هذه الصحف يمكن أن نستنتج بسهولة أن هذا المصطلح يشير إلى حجم الكتاب أو الكتيب في فجر الإسلام.

ويبدو أن متوسط حجم الصحيفة كان في حجم صحف هذه الأيام بالنسبة لأصولها مع بعض الاستثناء بالنسبة للصحف الخاصة بمجموعة الأحاديث، ومع هذا فيبدو أنه في النصف الثاني من القرن الأول، فإن حجم الصحيفة كان أكبر من صحف الحقبة الإسلامية الأولى؛ لأن الصحابة كانوا قد بدأوا في نسخ مجموعة أحاديث الصحابة الآخرين وبدأوا في القيام برحلات طويلة لهذا الغرض، وفضلاً عن هذا فقد كان الصحابة في هذه الفترة متحمسين لأن ينسخوا المخطوطات بأكملها ليخرجوا مجموعة أكبر حجماً من الأحاديث.

وأخذت الرحلة، ونظام الإسناد دوراً هاماً في تطوير عملية نقل الحديث، فقد سافر علماء الحديث إلى أبعد الأماكن، وأرحبها لا ليكونوا على علم بالأحاديث التي لا يعرفونها فحسب، بل ليؤكدوا على صدق هذه الأحاديث، وكان محصلة هذه الرحلات المضنية أن يتم وضعها بشكل مكتوب في صحيفة، بل وعلاوة على هذا دَوَّنوا أحاديثهم مسلسلة بأسماء الرواة، ونتيجة لهذا أصبح حجم مجموعة أحاديثهم متضخماً بصورة كبيرة ومن الجدير بالذكر أن نلاحظ أن هذه المجموعات الضخمة من الأحاديث عرفت باسم صحيفة أيضاً، وهو المصطلح نفسه الذي استخدم المذكرات البسيطة المكتوبة على مخطوطة ورقية واحدة أو أكثر.

---

(1) دراسة في أدب البرديات العربية (1: 22) و(2: 58).

ومن هنا يمكن أن نقول: إن الصحيفة في الحقبة الإسلامية الأولى استخدمت بمعنى كتاب لا مذكرة فحسب كما كان يعتقد بصفة عامة[1]، والافتراض بأن مجموعة أحاديث الحقبة الأولى من الإسلام كانت مجرد مذكرات لا كتيبات يمكن تفنيده على أساس أن ما وجد في فجر الإسلام كان مجرد مسوَّدة مذكرات ثم تمَّ نقلها بعد ذلك في شكل سجلات دائمة عرفت باسم كتب، وصحيفة[2].

ويبدو أن الصحابة والتابعين اعتادوا أن يحتفظوا بالأحاديث لغرض الحفظ، وبهدف التسجيل الدائم، وعلى الرغم من أننا نجد العديد من الأحاديث تروي أن شخصاً أو مجموعة أشخاص من جيل الصحابة والتابعين احتفظوا بسجلات مكتوبة لغرض الحفظ ولم تصادفنا أحاديث تذكر تحديد بواعث أخرى لتدوين الحديث اللهم إلا لغرض الحفظ من أجل فائدة الأجيال القادمة، وهذا الباعث يمكن أن نستنتجه من مقولات وممارسات أئمة الحديث، ولقد عرفنا أن عبدالله بن عَمْرو بن العاص كان لديه صحيفة ضخمة والتي من المؤكد أنها من أجل صالح الأجيال القادمة، وقد أنبأنا عبدالله أيضاً عن عادة صحابة آخرين في تسجيل أحاديث النبي ـ ﷺ ـ[3]. والروايات عن إتلاف عمر السجلات وآخرين معه تبين أن مادة الأحاديث التي أتلفت كانت محفوظة بالفعل كسجل دائم.

إن امتلاك بعض العلماء لنصوص مكتوبة دائمة واضح وجلي من الرواية الآتية:

لقد روى ذات مرة ابن مسعود حديثاً وحينئذٍ قال له ابنه عبد الرحمن: «إنك لم ترو الحديث بطريقة صحيحة».

فسأله والده: «ما الذي جعلك تقول هذا»؟

ورد الابن: «لأن هذا الحديث أصله المكتوب معي».

وعليه أمر الأب ولده أن يحضر له الصحيفة، وعندما أحضرها له قام بمحوه من صحيفته[4].

---

(1) دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 196)، وJASB لعام 1856، ص (203)، ومشكاة المصابيح طبعة (روبسون).

(2) تهذيب التهذيب (9: 97)، وتقييد العلم (112).

(3) جامع بيان العلم (1: 74)، تدوين حديث (247)، تقييد العلم (98).

(4) تقييد العلم (39).

وحقيقة أن العلماء أتلفوا مخطوطاتهم في أواخر حياتهم توضح أيضاً أنه على الرغم من أنهم عقدوا العزم على الاحتفاظ بسجل من أجل ذريتهم، ولأنهم لم يجدوا أشخاصاً مخلصين وأكفاء للعناية بمخطوطاتهم، فقاموا بحرقٍ أو دفن أو محو هذه الكنوز الثمينة.

ولقد عرفنا أن الصحابة في تلك الأيام لم يحفظوا الأحاديث عن ظهر قلب، أو يدونوا مسوَّدة من أجل الحفظ فحسب، بل نقلوا هذه الأحاديث في سجلات دائمة لابد أن بعضهم أَمْلَى الأحاديث لتلاميذه من هذه السجلات المكتوبة، ولنأخذ مثالاً على هذا أبا هريرة الذي اعتاد أن يحفظ الأحاديث عن ظهر قلب[1]، وعبدالله بن عَمْرو بن العاص، وآخرين كتبوا الأحاديث في صحفهم بغرض الحفظ أو كسجلٍّ دائم[2]، ومن وجهة أخرى أملى وائلة بن الأسقع (المتوفى سنة 83هـ) تلك الأحاديث لتلاميذه الذين حفظوها كتابةً[3].

كما أن بعض أئمة الحديث مثل حماد بن سلمة (المتوفى سنة 167هـ)، والأعمش، وابن إدريس هم أوّل من حَفِظوا الأحاديث بعد سماعها من مشايخهم، وعند عودتهم إلى بيوتهم دونوها[4].

ويصف ابن إدريس ما فعلوه بهذه الكلمات: «إنني لم أكتب الأحاديث (أثناء محاضرة أو درس) الأعمش ـ وحصين، وليث، ولكن اعتدتُ أن أحفظها بالذاكرة، وأثناء عودتي إلى البيت أقوم بتدوين هذه الأحاديث»[5] ونصح ابن إدريس أبناءه أن يحذوا حَذوه في كتابة الأحاديث[6].

---

(1) طبقات ابن سعد (4: 2: 54)، أدب الحديث لزبير صدِّيقي ص (28)، تقييد العلم (82 ـ 84).

(2) تقييد العلم (81، 82، 112)، مسند أحمد طبعة أحمد شاكر (10 ـ 20 ـ 22)، تدوين حديث (259).

(3) الإملاء (13)، تقييد العلم (99)، ميزان الاعتدال (4: 145)، رقم (8658).

(4) تقييد العلم (112).

(5) تقييد العلم (112).

(6) تقييد العلم (112).

ويبدو من رواية أخرى أن كتابة الأحاديث كان شائعاً بين عددٍ من الصحابة وخاصة الدارسين، ويروي لنا عبدالله بن عَمْرو بن العاص وهو في ريعان شبابه رواية في هذا الشأن ويذكر: أنه ذات مرة روى بعض الصحابة عدداً من أحاديث النبي ـ ﷺ ـ شفاهة وتعجب النبي ﷺ من ذاكرتهم القوية[1]، ولهذا سألهم عبدالله: كيف تحدثون عن رسول الله ـ ﷺ ـ وقد سمعتم ما قال، وأنتم تنهمكون في الحديث عن رسول الله ـ ﷺ ـ وحينئذٍ قال عبدالله: «فضحكوا وقالوا: يا بن أخينا[2] كل ما سمعناه منك محفوظ معنا كتابة (إن كلَّ ما سمعناه منه هو عندنا في كتاب)[3].

وبسبب انتشار هذه العادات، فقد أنجز الصحابة والتابعون هذه المجموعة من الأحاديث، وعرفت هذه المجموعة باسم كتاب وصحيفة. وسوف نناقش مصطلح كتاب تفصيلاً في فصل بعنوان السجلات الأولية[4].

فموضع بحثنا واهتمامنا في هذا الفصل هو مصطلح «صحيفة» وسوف نطرح بعض الأمثلة لنبين أن هذا المصطلح كان يستخدم بمعنى كتاب:

1 ـ لقد ذكر في نص عن كتابات ابن عباس (المتوفى سنة 68هـ) والتي كانت تعادل حمل جمل[5] بأن مولاه وتلميذه «كريب» قام بحفظها، ثم أودعها «كريب» لدى موسى بن عقبة، وعندما احتاج علي بن عبدالله حفيد ابن عباس إلى كتاب، فإنه كتب إلى كريب يطلب منه هذا الكتاب (الصحيفة) وقام كريب بنسخه وأرسله له[6].

ونرى بوضوح أنَّ كلمات صحيفة أو كتاب في النص السابق تم استخدامهما كمترادفين بمعنى: «كتاب».

---

(1) وقال لهم محذراً إياهم: «من كذب عليَّ، فليتبوأ مقعده من النار». (المترجم).

(2) في رواية: يا بن أختنا. المحدث الفاصل (36أ).

(3) تقييد العلم (98)، تدوين حديث (247)، المحدث الفاصل (36أ).

قلت: هذه الرواية ضعيفة، في إسنادها إسحاق بن يحيى بن طلحة، وهو متروك الحديث على ما ورد في مجمع الزوائد (1: 152). (المترجم).

(4) انظره في الفصل الخامس.

(5) أي تساوي 600 مثقال. انظر: (JASB, XXC, 1856, p. 325).

(6) شذرات الذهب (1: 114)، طبقات ابن سعد (5: 216)، تقييد العلم (136).

2 ـ وفي مناقشة بخصوص الأشكال المختلفة لأخذ الحديث: (تحمل الحديث) يشير ابن جريج إشارة عارضةً إلى مصطلح صحيفة، وقصد به كتاب.

وفي معرض رده على سؤال بخصوص كتابة الحديث، وذلك من شيخه، فقال: «هناك خلاف في الرأي بين العلماء حول الأحاديث المروية من الصحيفة، وفي استخدام تعبير: أَحَدِّثُ «أي أروي مشافهة»[1].

3 ـ في تقرير آخر استخدم ابن جريج نفسه لفظ «صحيفة» لكتاب هشام بن عروة، واستخدم هذا المصطلح في سياق المناقشة المتعلقة بنقل الحديث من كتاب شيخ لم يجز رواية كتابه.

ذكر الواقدي أنه ذات مرة ذهب ابن جريج إلى هشام بن عروة، وسأله: «هل الصحيفة التي عنده موجودة لدى أشخاص آخرين تحتوي على أحاديثه»؟

وقال هشام: «نعم»، وبالتالي قال الواقدي: «سمعت ابن جريج» يقول:

هشام، أخبرت من هشام = حدثنا هشام[2].

وهذا النص الذي يوضح أن ابن جريج قرأ كتاب هشام، وروى محتوياته على مسؤوليته بدون الحصول على إجازة من هشام برواية كتابه، وقد ذكر ابن جريج بطريقة عارضة لكلمة صحيفة بمعنى كتاب، ونظراً للسمعة التي عرف بها هشام من احتفاظه بعدد من الكتب المكتوبة، يمكن أن نقول بثقة لا يشوبها أدنى شك: بأنَّ الصحيفة المذكورة في النص السابق تشير إلى أحد كتبه، لا مجرد مذكرات فحسب.

ومن كل ما ذكرناه من صحف معروفة للصحابة وما أوضحناه فيما سبق يتضح أن الصحيفة في فجر الإسلام كان يُقْصَدُ بها مخطوطة في حجم الكتاب، ووجدت أيضاً إشارات أوضحت أن الصحيفة مجرد مذكرة صغيرة الحجم، ويبدو أن هذا المصطلح استخدِم للاثنين معاً أي بمعنى مذكرة، وكتاب ووجدنا العديد من النصوص التي تحمل التفسيرين، وسوف نعرض هنا أيضاً لبعض الأمثلة:

---

(1) طبقات ابن سعد (5: 361).

(2) طبقات ابن سعد (5: 362)، وجامع الترمذي (13: 328) في كتاب العلل، والمعارف لابن قتيبة (167).

1 ـ ذات مرة أنبأ مولى حُجر بن عدي سيده أن ابن حجر يتوضأ بعد عودته من الخلاء، { واستفسر بصورة مباشرة عن قواعد الطهارة }، ولكي يستشهد بحديث للنبي ـ ﷺ ـ في هذا السياق قال لمولاه: «أحْضِر لي الصحيفة من الكوَّة».

وأحضر الخادم الصحيفة وقرأ منها حديثاً متعلقاً بهذا الموضوع مسنداً إلى علي بن أبي طالب[1].

ومع أن كلمة صحيفة في هذه الرواية يمكن أن تشير إلى مذكرة فحسب، لأنه يقال أن حجراً روى أحاديث عن الإمام علي[2]، وكان لديه مجموعة صغيرة مكتوبة من الأحاديث.

وهناك احتمال أيضاً أنه كتب مجموعة ضخمة من الأحاديث عن علي لدرجة أنها يمكن أن تشكل مخطوطاً في حجم الكتاب، والكلمة بذلك؛ يمكن أن تحمل التفسيرين أي بمعنى رسالة وكتاب.

2 ـ ويذكر أن علقمة (المتوفى سنة 71هـ) أحْضَرَ صحيفة إلى عبدالله بن مسعود، وقال: «يا أبا عبد الرحمن! انظر فيها، فإن فيها أحاديث حساناً».

أما ابن مسعود الذي كان يعد من المعارضين للكتابة فعندما رأى هذه الصحيفة في يده أخذها منه، وقام بطمسها ومحوها، ناصحاً علقمة أن يركز على السور القرآنية بدلاً من الانشغال فيما هو غير قرآني[3].

وكلمة صحيفة التي وجدت في هذه الرواية تحمل المعنيين أي الكتاب والمذكرة.

3 ـ وفي رواية أخرى يقال: أن الأسود (المتوفى 74/ 75)، وعلقمة وجدا صحيفة، وأحضراها إلى عبدالله بن مسعود الذي قام بدوره بمحوها[4].

ويمكن ترجمة صحيفة هنا بمعنى: كتاب، وكذلك مذكرة.

4 ـ ويذكر أن ابن مسعود تخلص من وثيقة أخرى (صحيفة) احتوت على أقوال أبي الدرداء، وقصصه { كلام من كلام أبي الدرداء وقصص من قصصه }[5].

---

(1) طبقات ابن سعد (6: 154).

(2) طبقات ابن سعد الموضع السابق.

(3) تقييد العلم (54).

(4) تقييد العلم (54)، جامع بيان العلم (1: 66).

(5) تقييد العلم (54).

ومن الواضح أنَّ هذه الصحيفة كانت عبارة عن رسالة صغيرة تحتوي على أقوال أبي الدرداء، ولكن نظراً لنشاطه الأدبي، فيمكن أن تكون مجموعة كبيرة من الأحاديث، فضلاً عن أن النص يقول أن الصحيفة لم تحتو على أقوال أبي الدرداء فحسب بل ضمت قصصه أيضاً.

ولأن هذه الصحيفة ضمت موضوعات كثيرة ـ قَلَّ عدد هذه المخطوطات الورقية أو كثر ـ فإن الوثيقة (الصحيفة) يمكن تفسيرها على أساس أنها مذكرة أو كتاب.

5 ـ وأتلف ابن مسعود أكثر من صحيفة يمكن اعتبارها كتاباً أو رسالة.

وذكر سليم بن الأسود أنه، وعبدالله بن مرداس رأيا صحيفة في حوزة رجل من قبيلة النخع، وطبقاً لهذا النص فقد احتوت هذه الصحيفة قصصاً وحكايات من القرآن[1]، وقام ابن مسعود الذي وَصَفَ محتوياتها أنها فتنة وضلال وبدعة بإتلاف هذه الوثيقة[2].

وبعد قراءة محتويات هذه الصحيفة، يمكن للمرء أن يستنتج أنها كانت في حجم الكتاب، على الرغم من أن هناك احتمالاً قوياً بأن تكون كتيباً.

أما عن مسألة التنبؤ بأنها كانت في حجم الكتاب فيمكن استخلاص ذلك من مقولة ابن مرداس الذي يقول: «لقد اشتريت بعض الصحف بعد دفعي بعض النقود»[3].

ويبدو أن هذا كان كتاباً كبيراً مكتوباً على ورق عريض، واشتراه ابن مرداس لأنه كان مهتماً بذلك.

وفي ضوء الأمثلة التي استشهدنا بها، يمكن أن نستنتج أن مصطلح الصحيفة لا يمكن أن يُقْصَدَ به مذكرة فحسب، لقد كان ذلك في الحقيقة المعنى الوحيد الذي استخدم فيه لفظ «صحيفة» في فجر الإسلام، وهي حرفياً تعني مخطوطة ورقية واحدة من مواد الكتابة، ولهذا فقد أشار هذا اللفظ إلى رسالة، واستخدم أيضاً بمعنى عدد من

---

(1) تقييد العلم (55 ـ 56).

(2) تقييد العلم (55).

(3) نشأة الكتابة في مجلة البنغال الآسيوية (JQSB, XXV, 1856, p. 312)، تقييد العلم (55)، مع تباين قراءة (اشترى) بدلاً من (اشتريت).

المخطوطات الورقية. لمادة مكتوبة، ولهذا كان يقصد به خطبة، رسالة، أو بحث، أو مذكرة، ونادراً ما استخدم بمعنى مخطوط في حجم كتاب، أما الصحيفة التي يقصد بها كتاب فواضحة تمام الوضوح من الفصل المُعَنْوَن باسم ابن عبد البر: «جامع بيان العلم»، والذي يقع في فصل عن كراهية كتابة الأحاديث وحفظها في كتب (باب كراهية العلم وتقييده في الصحف)[1].

ومن الجدير بالذكر أن نلاحظ أن الصحف في العصور القديمة كانت تجمع وتحفظ في أوعية مختلفة مثل: الجراب، أو حباب وهي عبارة عن إناء كبير، والجوال[2] الخ.

ويمكن أن نجد قائمة بهذه الأوعية من خلال إشارات متفرقة فيما تهيأ لنا من أدب الحديث.

وذكرت نبيهة عبود أكثر من عشرين وعاء وفقاً لترتيبهم الأبجدي باللغة العربية ولم يعط مقابلهم باللغة الإنجليزية[3].

ومما هو جدير بالذكر أن الصحف لم تكن في شكل يسهل طيه وبالتالي يمكن للمدرسين أن يوزعوها بسهولة بين طلابهم للقراءة، وأغراض النسخ، بل وحتى محفوظات، قد امتلك قليل من معتنقي الإسلام الأوائل عدداً منها[4].

---

(1) جامع بيان العلم (1: 63).

(2) واستمرت هذه العادات حتى حكم المنصور العباسي ففي مطلع فترة حكم المنصور تذكر الأستاذة عبود: «إن خالد البرمكي أدخل نظام الدفتر في شكل مخطوطة في مقابل الوثائق المستخدمة منذ فترة مبكرة في التنظيمات الإدارية».

انظر: دراسة في أدب المخطوطات العربية (2: 59 ـ 60)، ولطائف المعارف (20).

(3) أما الأوعية الأساسية التي تم جمعها عشوائياً من أعمال الأحاديث التي توفرت لنا فهي: التابوت، التليس، الجراب، والإضبارة، الجوال، الحبّ، الحقيبة، الحزمة، الخرج، الخريطة، الصرة، رزمة، ذيل السفط (التابوت)، الصندوق، الصفن، السنارة، الطبق، العِدل القفة، القمطر، القوسرة، الكيس، وداره، النمط، حِقَّة.

انظر دراسة في أدب البرديات: ص (2: 43).

(4) نهاية الأرب (16: 253 ـ 258).

وقد قرأنا قصة اعتناق عمر للإسلام حيث وجدنا أن أخته فاطمة وزوجها سعيد كانا يستمعان إلى سورة طه عندما دخل عليهما عمر بيتهما، وتخبرنا القصة بأن المخطوطة كان يتلوها مولى بني الخطاب ويذكر في هذه القصة أن الفاروق عمر أراد أن يرى هذه الصحيفة التي يقرؤون منها، ولم تُعْطَ له إلا بعد أن تَطَهَّرَ، وعليه، فقد اعتنق الإسلام.

واضح من النص السابق أن بعض أجزاء القرآن في عَصْرِ النبي ـ ﷺ ـ والتي كتبت على مخطوطات ورقية مختلفة من مواد الكتابة مثل ـ الجلد، سعف النخيل والعظم الكتفي.. الخ. كانت لدى معتنقي الإسلام.

ويمكن أن نستنتج من الرواية السابقة بأن الصحيفة موضع دراستنا لم تكن مجرد مخطوط واحد من مادة الكتابة، لأنه يقال: إن المخطوطة التي تحتوي على عشرين جزءاً من القرآن لا يمكن كتابتها على مخطوطة واحدة، والاستنتاج الوحيد الذي يمكن أن نخرج به أن الصحيفة تشير إلى مخطوطة واسعة من مادة الكتابة حيث كتبت فيها السور القرآنية.

ونتوقف هنا لنقول: إذا كانت المخطوطات القرآنية لم تقيد في شكل كتاب، فالاحتمال الأقوى أن الأحاديث حفظت في مخطوطات واسعة، والمعروفة عملياً باسم صحف جمع صحيفة.

ويقول ابن تغري بَرْدي: «يتضح من هذه المخطوطات غير المرتبة، والموثقة أن الصحابة اعتادوا أن ينقلوا العلم ومعه على سبيل المثال الأثر: (كانوا يروون العلم عن الصحف الصحيحة غير المرتبة)[1].

ولقد رأينا أن الصحيفة وجمعها صُحف كان يقصد بها في المرحلة المبكرة من الإسلام مجموعة من المخطوطات العريضة يُكتَب فيها القرآن والحديث.

ولا نستبعد هنا احتمال أن الصحيفة استخدمت بمعناها الحرفي على أساس أنها مخطوطة ورقية واحدة، ولنأخذ مثالاً على ذلك، فالوثيقة التي دعت إلى مقاطعة النبي ـ ﷺ ـ

(1) النجوم الزاهرة (1: 351)، وتاريخ الخلفاء للسيوطي (101).

ومؤيديه وضعت في الأصل على أنها صحيفة[1]، وبالنظر إلى محتويات هذه الوثيقة، يمكن أن نستنتج أن مخطوطة ورقية واحدة تكفي لتدوين هذه الوثيقة، ولهذا يبدو أن الصحيفة تشير إلى جزء واحد من مادة الكتابة، وهذا واضح من نص آخر وجد في السيرة يقول: «أن عمر كتب سورة معينة من القرآن[2] وأرسلها إلى هشام بن العاص[3] ومن هنا يبدو أن محتوى سورة واحدة ملئ بها مخطوطة واحدة والتي استخدم من أجل كتابتها صحيفة.

ويذكر ابن سعد أيضاً الصحيفة التي ضمت حديثاً واحداً[4] فمن الواضح أن الصحيفة كانت تتكون من مخطوطة ورقية واحدة، لا كتاب.

والصحيفة التي كانت تعني مخطوطة ورقية واحدة من مادة الكتابة تتضح في النص الآتي: في يوم من الأيام عزم الإمام علي، أن يدوّن بعض الأحاديث، فأحضر الحارث الأعور عدداً من الأوراق، ويتضح من هذه الرواية أن استخدام كلمة صحف في صيغة الجمع وذكر كلمة «أحاديث عديدة»[5] (علماً كثيراً) يبين أن عدداً من المخطوطات الواسعة تم إحضارها لتدوين الأقوال التي رواها عليّ. ومن هنا فمعنى صحيفة هنا أنها مخطوطة عريضة.

وبالنسبة للمعنى المعروف على أساس أنها «مخطوطة واحدة» من مواد الكتابة، فقد تم استخدام الصحيفة للرسائل التي تغطي مساحة صفحة، وسوف نستشهد ببعض الأمثلة، فرسالة حاطب التي احتوت إفشاء معلومات سرية عن نية النبي ﷺ للهجوم على مكة، والتي أرسلت سراً وحملتها امرأة من أهل المدينة إلى أهل مكة، والتي اعترض عليها علي، والزبير، وُصِفَتْ في الأصل على أنها صحيفة[6].

---

(1) السيرة (230)، طبقات ابن سعد (1: 1: 138).

(2) ويقول القرآن الكريم ﴿ وَاتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ بَغۡتَةٗ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ﴾ القرآن الكريم (الزمر: 55).

(3) السيرة (230).

(4) ونص الحديث هو: «من سن سنّة حسنة، فله أجرها، ومن ابتدع بدعة تصب عليه اللعنة من الله وملائكته ومن العالمين». طبقات ابن سعد (5: 177).

(5) طبقات ابن سعد (6: 116)، تدوين حديث (423).

(6) صحيح البخاري (3: 137)، في المغازي، المغازي للواقدي (407).

وقد عرفنا أن الرسالة تم إخفاؤها في خصيلات شَعْر هذه المرأة، وتم اكتشاف هذا بعد بحث طويل، وهذه الرواية توضح أن محتوى هذه الرسالة كان مختصراً، وغطت مساحة لا تزيد عن مخطوطة ورقية واحدة حتى يمكن إخفاؤها بسهولة في شَعْر المرأة، ومن ثمَّ سميت هذه الرسالة صحيفة.

واستشهد البخاري بحديث وجد فيه كلمة صحيفة بمعنى خطاب، وبالإشارة إلى رواية قديمة يذكر أن النبي ﷺ أشار إلى الرجل الذي من حين لآخر يرفع من البحر قطعة من الخشب ويجد تحتها بعض النقود ومعها صحيفة (في حجم الخطاب)[1]، واللقب الذي ينطبق على مصطلح في مثل هذه الوثيقة كان ربما بسبب اختصار محتوياتها والذي يمكن تغطيته في مساحة لا تزيد عن الصفحة.

واستشهد الجاحظ بجزء من شِعْر أبي وجزة (المتوفى سنة 130 هـ) وذيَّله بتعليق منه:

إن الشاعر هو الذي قال هذه الكلمات، مشيراً إلى الصحيفة (الرسالة)، والذي حقق[2] له الحصول على ستين وسقاً من التمر[3].

والخطابات التي أعطاها عَمرو بن هند للمتلمس وطَرَفة بن العبد وُصِفت أيضاً باسم صحيفة[4].

فمصطلح صحيفة وجد أيضاً في حديث قرطاس، وهو الحديث المتعلق برغبة النبي ﷺ في تسجيل شيء وهو على فراش المرض، وبالنظر إلى هذه الأحاديث يخرج المرء بالاعتقاد بأن كلمة صحيفة في هذه المناسبة استخدمت بمعنى مخطوطة واحدة من مادة الكتابة.

---

(1) صحيح البخاري (2: 94)، في كتاب اللقطة.

(2) مكيال للحبوب يساوي (60) صاعاً. أي حمولة جمل. قلت: الصاع يساوي (2751) غراماً، والوسق يعادل (165) كيلوغرام. (المترجم).

(3) الحيوان (1: 96).

(4) الشعر والشعراء (1: 133 ـ 134)، الأغاني طبعة رودلف (21: 194 ـ 197)، ولأجل التوسع راجع في الفصل السابق تحت عنوان: وضع الكتابة العربية لدى ظهور الإسلام.

والأحاديث المختلفة من هذا السياق ذكرت بالتبادل كلمتي: صحيفة، وكتف، كما استخدمها النبي ـ ﷺ ـ في هذه المناسبة، وفي التفسيرات ذُكر أنه سأل عن المحبرة، والصحيفة[1]، ولكن في إحدى الروايات وجد أن الصحيفة مرتبطة بكلمة كتف[2] (عظمة الكتف كانت تستخدم عموماً في الكتابة) وتلك الرواية الثابتة رواها ابن عباس الذي انضم أيضاً إلى الأغلبية من ناقلي الحديث الذين أيَّدوا الروايةَ الأولى للنبي ﷺ، والبديل لكلمة صحيفة وهي كلمة كتف في الرواية الثانية تقول: إن كلا البديلين استخدمها النبي ﷺ بل وحتى إذا كان الكتف هو الذي سأل عنه، وعلى الرغم من أن كلمة صحيفة ذكرت عموماً، فإن هذا الكتف يبين أن ما طلبه النبي ﷺ كان مادة واحدة من مادة الكتابة، وهذا بدوره يبرهنُ على أنَّ الصحيفةَ التي طلبها النبي ﷺ وهو على فراش الموت والتي ارتبطت بكلمة محبرة تشير إلى مخطوطة واحدة من مادة الكتابة، وإذا لم يكن هذا هو الصحيح، لما استخدم ابن عباس مصطلح كتف في صورة المفرد.

وفي إحدى الروايات الأخرى لابن عباس، يقول: إن النبي ﷺ تمنى أن يملي ثلاثة بدائل[3]، ذكر ابن عباس اثنين منها، والذي رأى أيضاً أن الكتابة على الصحيفة كانت مختصرة، واستلزمَتْ كلمة مخطوطة في هذا السياق، أن هناك احتمالاً قوياً أن تكون مخطوطة واحدة من مادة الكتابة.

ولقد رأينا أن كلمة صحيفة في سياقات معينة أشارَتْ إلى مخطوطة من مادة الكتابة، ولكن ليسَ هذا هو المعنى الوحيد لهذا المصطلح؛ فقد استخدم هذا المصطلح أيضاً فيما هو أكثر من مخطوطة واحدة، فهناك جمع من السجلات الأولية المكتوبة مثل: الخطابات الدورية الرسمية ـ العقود ـ المعاهدات، والتي في الأعم الغالب تغطي على الأقل مساحة صفحة أو صفحتين، ولكن لا تصل في حجمها إلى حجم مذكرة، أو كتاب في حجم عدة مخطوطات، والتي تمت الإشارة إلى نشأتها على أنها صحف[4]، ولهذا فمعاهدة صلح

---

(1) طبقات ابن سعد (2: 2: 36 ـ 38).

(2) طبقات ابن سعد (2: 2: 37).

(3) طبقات ابن سعد (2: 2: 36).

(4) السيرة (1: 342 ـ 344، 749)، المغازي للواقدي (388).

الحديبية والتي غطت مساحة صفحة أو ثلاث صفحات ذكرت على أنها صحيفة في صيغة المفرد[1]، وعلى سبيل المثال فكثير من توجيهات النبي ﷺ[2] بخصوص الزكاة، والمعاهدات، والمواثيق[3] التي أعطاها لجيرانه من قبائل المدينة[4]، هناك احتمال قوي أن تكون كتبت على صفحتين وعُرِفَت باسم: صحيفة.

إنّ دستور المدينة والذي يعد أحد الوثائق الهامة لعصر النبي ﷺ وُصِفَ على أنَّهُ صحيفة[5]، فكلمة «صحيفة» التي استخدمت هنا تشير بوضوح إلى معاهدات، واتفاقيات مماثلة، وتشير أيضاً إلى وثائق تغطي مساحة عدد قليل من الصفحات.

وتشير الصحيفة أيضاً إلى مذكرة صغيرة استخدمت مؤقتاً لتسجيل الحديث، ويبدو أن هذه المذكرات حفظها الطلاب ودَوّنوها لمشايخهم، ومن هذه المسوّدات أخرج الطلاب نسخهم بعد ذلك. ووجدنا العديد من الروايات التي تذكر أن التلاميذ سجلوا أحاديث مدرسيهم في مذكرة (صحيفة)، وعندما تكتمل هذه الصحيفة فإنهم يدونون على سُعف النخل، وعلى نعالهم، وعند عودتهم إلى منازلهم ينقلون كل هذه المادة المكتوبة في كراساتهم الخاصة.

ولا بأس أن نسوق مثالاً على هذا في رواية سعيد بن جبير، حيث قال:

«عندما ترددت على ابن عباس (أحضر دروسه)، كنت أكتب في كراستي (في صحيفتي) حتى تمتلئ عن آخرها، ثم أكتب على نعلي حتى لا يبقى به فراغ، ثم أكتب على سُعفي»[6].

وفي رواية أخرى يقول ابن جبير: «اعتدت أن أدون عن ابن عمر مسائل متضاربة بهدف مناقشتها معه، أي مع ابن عمر. ولكن لو عرف أنني أملك كتاباً (أدون فيها هذه النقاط) لكانت الفيصل فيما بيني وبينه»[7].

---

(1) السيرة (2: 749)، والمغازي (388).

(2) المغازي (424).

(3) المغازي (424).

(4) المغازي (424).

(5) السيرة (342 ـ 344).

(6) طبقات ابن سعد (6: 179)، صحيفة همام بن منبه (35)، سنن الدارمي (1: 128).

(7) طبقات ابن سعد (6: 179)، تقييد العلم (44)، جامع بيان العلم (1: 66).

ويذكر أن الزهري حَمَلَ عدداً من الألواح والصحف أثناء دروسه في الحديث[1].

وربما كانت موادَّ الكتابة هذه تستخدم كمسودة، ويخرج من هذا بنسخة عند عودته للبيت.

إنَّ عادة نقل المسودة في الكتب الخاصة استمرت لفترة طويلة، ولقد عرفنا على سبيل المثال أن كيسان (المتوفى بعد سنة 140هـ) اعتاد أن يدوِّنَ الأحاديث على الألواح، ثم ينقلها بعد ذلك في دفتر، وهو مصطلح يستخدم للتعبير عن الكتاب[2].

ويقال: إن مخطوطة «الدارقطني» «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» كتبت أولاً على رقع (نوع من الورق العريض) ثم نُقِلَتْ إلى الأجزاء (نوع من الورق أكثر اتساعاً)[3].

ويتضح من المناقشة السابقة أن كلمة صحيفة استخدمت بمعانٍ مختلفة في مناسبات مختلفة، ففي حين أنها أشارت إلى صفحة واحدة من مادة الكتابة، أشارت في مواضع أخرى إلى العديد من الصفحات، ولا تعني في كل الأحوال أنها مخطوطة في حجم كتاب، وبالتالي فإنَّ هذه الكلمة يمكن ترجمتها بمعنى خطاب، كراسة، كتاب، وذلك طبقاً لمحتوياتها.

ويبدو أن مصطلح صحيفة استخدم بمعنى مصحف والذي يشير في استخدامه للقرآن الكريم[4].

وعلى المستوى الحرفي فالصحيفة تعني مجموعة من صفحات الورق، أو المخطوطات الورقية، وكما أنها تشير أيضاً إلى مخطوطة في حجم الكتاب، ولهذا فإن مجموعة أحاديث خالد بن معدان الحمصي (المتوفى سنة 103/ 104هـ) عرفت باسم «مصحف»[5].

---

(1) تذكرة الحفاظ (1: 109) Duri, A.A.: "Al-Zuhri: p. (2)".

(2) الإملاء (92).

(3) تاريخ بغداد (12: 37 ـ 38).

(4) وظل القرآن فترة طويلة معروفاً باسم: كتاب، طالما لم يبوب ويصنف، واستخدم هذا المصطلح في القرآن نفسه. انظر القرآن الكريم، (البقرة: 2)، (البقرة: 185)، (الأنعام: 19)، (يونس: 1)، (النحل: 89)، وغيرها، وبعد عملية التصنيف والتبويب سمي مصحفاً، ويقال إن أبا بكر هو أول من أسماه مصحفاً. تاريخ الخلفاء للسيوطي (77).

(5) تذكرة الحفاظ (1: 93)، مجلة المنار لمنشئها الشيخ محمد رشيد رضا (10: 10: 754)، تهذيب التهذيب (3: 119).

ومثل ذلك فمجموعة أعمال الحديث للأعرج وصفت بأنها «مصاحف» جمع مصحف[1].

ويسمي الجاحظ أجزاء كتاب الحيوان بالمصحف[2].

وكذا فإن أبا سعيد الخدري والذي يعد من الشخصيات الرئيسة في كراهية كتابة الحديث ذكر أنه استعمل كلمة مصحف، بمعنى كتاب، فيذكر أن أبا نضرة وزميله طلبا أن يملي عليهما الحديث، فقال أبو سعيد: «لا نُكتبكم شيئاً، أتجعلونه مصاحف تقرؤونها وقد كان نبيكم ﷺ يحدثنا، فنحفظ عنه، فاحفظوا عنا كما حفظنا عن نبيكم ﷺ»[3].

ويغفل مؤيدو نظرية تأخير تسجيل الحديث حقيقة أن مصطَلَحيْ: صحيفة، ومصاحف قد استعملا في معان مختلفة، وفي سياقات مختلفة، وفسروا هذه الكلمات بمعنى خاص، أي بمعنى مذكرة، أو كراسة باستمرار، وطبقاً لهذا التفسير فقد توصلوا إلى نتيجة مؤداها أنه لم يكن هناك مجموعة كبيرة من الأحاديث في البداية، ومن الجدير بالذكر أن نلاحظ أن مصطلحات[4] أخرى مشابهة مثل: دفتر، نسخة، ديوان، كراسة، بل وحتى: كتاب، والتي وظفت بمعنى رسائل، وكتب، وفسرها العلماء بهذا المعنى السابق، وبهذه الطريقة فهذه المصطلحات مرت بنفس مصير الصحيفة والمصحف، وفُسِّرَتْ بمعنى محدود أيضاً.

ـ تحديث، تدوين، جمع، رواية... الخ

بغض النظر عن عدم دقة تفسير مصطلحات صحيفة، ودفتر... الخ. فمؤيدو نظرية التسجيل المتأخر للحديث لم يستوعبوا أفعالاً مثل: جَمَعَ، ذَكَرَ، دَوَّن، صنَّف، ومشتقاتها، وهذا بدوره قادهم إلى الاعتقاد بأنَّ نقل الحديث استمرَّ مشافهة حتى وقتٍ متأخرٍ يصل إلى منتصف القرن الثاني الهجري، بل أن عالماً مثل «Mingana» ذهب أبعد من ذلك فقال: إن تسجيل الحديث كتابة قد تم من جانب جامعي المجموعات التقليدية

---

(1) تقييد العلم (59).

(2) الحيوان (1: 389)، (2: 375)، (3: 539)، (4: 492).

(3) تقييد العلم (36)، جامع بيان العلم (1: 64).

(4) انظر في الفصل الخامس حيث يتناول التدوين الحقيقي للحديث.

في القرن الثالث الهجري[1]، ويبدو أن هذه النتيجة التي خرج بها مبنية على فرض أن أفعال: روى، حدث، وجمع تعني النقل الشفهي فحسب، ويقول في ذلك: «لا تشير التعبيرات إلى وثائق مكتوبة وضعت أمام الراوي».

وفي الواقع فإنَّ «Mangana» ومؤيديه لم يدركوا فهم معنى المصطلحات، ومن ثم توصلوا إلى نتيجة خاطئة.

ولقد رأينا بالفعل أنَّ أسماء: صحيفة، دفتر، نسخة، وكثير من المصطلحات الأساسية المماثلة التي استخدمت في سياق الكتابة وحفظ الحديث، وصفت بمعانٍ مختلفة أي بمعنى مذكرة، خطاب، كتاب، ورأينا أيضاً أن زعماء نظرية تأخير تسجيل الحديث أغفلوا هذا المعنى للمصطلح. وفسروه بمعنى مذكرة أو كراسة فحسب، ومما هو جدير بالذكر أن رواية الأفعال ومشتقاتها والتي استخدمت في سياق تسجيل الحديث زادت أو قلَّت لا تغير في الموضوع شيئاً، فالأفعال (وبالتالي مشتقاتها) والتي أسيء تفسيرها عموماً هي: تحديث، إخبار، جَمْع، رواية، تدوين، تصنيف، ذكر، قول، عَنْعَن.

وزعماء نظرية التدوين المتأخر للحديث فسروا هذه الأفعال بمعنى النقل الشفهي، وهذا الفرض صحيح في جانب واحد فقط من جوانبه، لأن هذه الأفعال استخدمت أيضاً في النقل الكتابي كما هو واضح من هذه المناقشة.

أ) التحديث ومشتقاته:

إن أحد الأشكال المختلفة لتعليم علم الحديث (تحمل الحديث[2]) هو السمع من خلال الاتصال شفاهة بالمدرس، والمعروف عملياً بمعنى علم الحديث، أي بالمعنى السماعي، وفي هذا النوع من الحديث يروي الشيخ إما من ذاكرته، أو من كتاب الحديث شفهياً، والتلميذ يستمع، إليه وبالتالي عندما يروي هذا التلميذ لتلاميذه هو الأحاديث التي تعلمها يستخدم صيغة: حدثني، أو حادثني، ويقول: (روى لي، أو رُوي لنا) بصفة

---

(1) Mingana: On important manucspft of the traditions: of Bukhari, p. (21).

(2) أما الطرق الأخرى لتعلم الحديث فهي عرض، (أي القراءة على المعلم)، إجازة (السماح بالنقل)، المناولة (أي تسليم المخطوطة لنقلها دون اتصال مباشر)، مكاتبة (أي استلام المخطوطة من خلال المراسلات) إعلام (الشهادة) وجادة (أي إيجاد المخطوطة بعد وفاة المؤلف). قواعد التحديث (187 ـ 188).

خاصة، وهذا المصطلح في وسيلته الخاصة في النقل يتضمن عموماً أن التلميذ يسمع الحديث من شيخه مشافهةً حتى ولو استخدم المدرس كتاباً، ولكن هذا مجرد معنى واحد للمصطلح، لقد استخدمت الكلمة بمعانٍ مختلفة كذلك، بحيث إنها تضمنت النقل الكتابي، ورأينا حين ناقشنا معنى صحيفة أن ابن جريج (المتوفى سنة 150هـ) روى حديثاً من كتاب هشام بن عروة، واستخدم مصطلح: حدثنا، ورأينا أن ابن جريج في هذا المثال لم يطلب من هشام إذناً ليروي أحاديث على مسؤوليته، وتأكد منه فحسب ما إذا كان الكتاب يحتوي على أحاديث رواها هشام، ومن جهة أخرى فبدلاً من أن يعطي له هشام تصريحاً بالنقل على مسؤوليته، أكد ببساطة أن هذه الأحاديث رواها بنفسه[1] ليخبر المستفسر بأنَّ كتاباً معيناً يتم نقله دون قوله: «اروِهِ على مسؤوليتي» كان معروفاً عملياً بالعلم[2]، وهو عمليات تحمل الحديث.

إذا وضعنا هذا التعريف في الاعتبار، يمكن أن نقول أن مصطلح حدثنا استخدم في العلم الذي يركز على النقل الشفهي، ولا يتضمن بالضرورة الاتصال الشفهي.

وهناك وسيلة أخرى لأخذ الحديث وهي الوجادة (أي إيجاد المخطوطة) حيث ينقل الحديث من المخطوطة التي وجدتَ بعد موت الكاتب، وفي هذه النوعية من النقل استخدم أيضاً صيغة حدثنا[3]، والتي لا يمكن تفسيرها على أن الراوي روى مشافهةً، بل على العكس فإنها تشير إلى نصوص مكتوبة، ولنأخذ مثالاً على هذا: ذات مرة توصل

---

(1) قاعدة عامة: إن نقل الحديث بدون تصريح من المعلم يعد أمراً غير مقبول، ولكن في حالة العلم حيث يتم إحضار المخطوطة للمعلم الذي يردها إلى التلاميذ بعد قراءتها قراءة دقيقة، فإن هذا يتضمن أن هذا التلميذ حصل على موافقة ضمنية ليروي على مسؤوليته، ويمكن أن نستشهد بهذا المثال: قال عبيد الله بن عمر: «أحضرنا كتاباً إلى زهير يحتوي على أحاديثه فتساءل (أي زهير) يا أبا بكر هل هذه أحاديثك؟ ثم أخذها ونظر فيها، وردها قائلاً: «نعم إنها أحاديثي، ثم أخذناها منه وروياها على مسؤوليتنا على الرغم من أنه لم يقرأها لنا، ولم نحصل منه على إجازة بنقلها على مسؤوليته: كل ما حصلنا عليه، هو تأكيده لنا أنها أحاديثه» وأمثلة أخرى كثيرة نقلها لنا الخطيب البغدادي تبين أن حادثني لا تقتصر على النقل الشفهي فحسب. المحدث الفاصل (46ب).

(2) قواعد التحديث (188)، Technical Ter ms (2: 1068)

(3) لقد عرفت الوجادة بأن يجد المرء حديثاً أو كتاباً بخط آخر بإسناده، فله أن يروي عنه على سبيل الحكاية، فيقول: «وجدت بخط فلان، حدثنا فلان...»، وله أن يقول: «قال فلان» إذا لم يكن فيه تدليس يوهم اللقي، أما روايته بـ «حدثنا» أو «أخبرنا» أو نحو ذلك مما يدل على اتصال السند فلا يجوز. (المترجم).

إسحاق بن رشيد (المتوفى أثناء حكم المنصور) إلى رأي، وبدأ في رواية أحاديث الزهري مستخدماً صيغة: حدثنا الزهري، وعندما شك الناس في مسألة سماعه عن الزهري سألوه أين قابلت الزهري وسمعت منه هذه الأحاديث؟ وردَّ إسحاق: بأنه لم يقابل الزهري، بيد أنه وجد الكتاب الذي يروي منه عن الزهري في القدس[1].

ونلاحظ أنه على الرغم من حقيقة أن الراوي لم يقابل الشيخ ليستمع منه، استخدم مصطلح: حدثنا، ليبين الطريقة التي يروي بها هذه الأحاديث، ولهذا وجدنا أن مصطلح (حدثنا)، لا يشير إلى النقل الشفهي، بل إلى الأحاديث المكتوبة، فكلمة: حدثني، أو حدثنا كانتا تستعملان عندما يقرأ الطالب ويسترجع مخطوطة ما سواء أكانت الكتابة بطريق الإملاء، أو بطريق النسخ من نصوص صحيحة عن الشيخ[2]، والذي بدوره يسمح له بنقل الحديث على مسؤوليته، والذي يعرف عملياً باسم عرض (استرجاع الشيء) وتسمى هذه الطريقة بالاسترجاع، وكانت معروفة في عصر الزهري، ونجد من هذه الطريقة أيضاً أنه على الرغم من أن الطالب يستفيد من النص المكتوب إلا أنه يستخدم صيغة: حدثني، أو حدثنا، وقد ذكر هذه المقولة عطاء بن أبي رباح الذي قال في رده على سؤال ابن جريج عن الصيغة التي يجب أن يستخدمها ليسترجع أحاديثه قال له: «قل: حدثنا عطاء»[3] وفي ضوء هذه المقولة الواضحة لعطاء (المتوفى سنة 117 هـ) يمكن أن نقول: أن مصطَلَحي (حدثني، وحدثنا) لا يتضمنان بالضرورة النقل الشفهي للحديث.

ورأينا أن مصطلح: حدثنا، استعمل في طريق السماع للعلم، والوجادة، والعرض، لتعلم الأحاديث حيث تم النقل من خلال نص مكتوب، ومن الجدير بالذكر أن نلاحظ هنا أن هذا المصطلح استخدم في طريقة المخاطبة، والتي فيها يتم تلقي الأحاديث من خلال المراسلة، وفقاً لهذه الطريقة، فالحديث المتعلق بالمخطوطة والذي تم الحصول عليه من خلال المراسلة أحياناً كان يتم بين الشيخ والتلميذ، وموافقة الشيخ على نقل أحاديثه متضَمَّنَةً في هذا النوع من النقل، ولهذا فالطالب غير مُطالب بأن يأخذ تصريحاً رسمياً من

---

(1) نشأة الكتابة في مجلة: JASB XXV, 1856, p. (328)

(2) معرفة علوم الحديث للحاكم (256 ـ 258).

(3) المحدث الفاصل (44أ).

الشيخ عندما يمكن له مقابلته، وهذا الحوار بين شعبه والمنصور يلقي الضوء بما فيه الكفاية على هذه القضية.

قال شعبة: كتب إليَّ المنصور بحديث، ثم لقيته بعد ذلك فسألته عن ذلك الحديث، فقال لي: ألم أحدثك به؟ إذا كتبت به إليك فقد حدثتك[1]. فإن هذا يتضمن أنني رويته إليك (إذا كتبته إليك فقد حدثتك).

واستشهد الرامهرمزي والحاكم بأمثلة عديدة حيث لوحظ أن الرواة رووا الأحاديث بصيغة: حدثني أو حدثنا على الرغم من أنهم لم يقابلوا شيوخهم ولكن اطلعوا على كتبهم[2].

وفي ضوء المناقشة السابقة يمكن أن نقول: إن مصطلح: حدثنا، لا يُستلزم بالضرورة ليؤكد النقل الشفهي، فقد استخدم هذا المصطلح لكلا النوعين: النقل الشفهي والكتابي، ولهذا إذا فسرنا الفعل (حدّث)، ومشتقاته: (حدثني، وحدثنا) بمعنى التحصيل الشفهي بناء على هذا التفسير الخاطئ، لا يوجد حديث واحد بالمجموعات التقليدية من الأحاديث إلا ويعد تفسيراً خاطئاً ومرجوحاً ومزيفاً.

إن الخطأ في تناول الكلمة بمعنى الاتصال المباشر مردّهُ إلى تجاهل الحقيقة التاريخية بأنه في الفترات الأولى من الإسلام كانت العادة هي الإشارة إلى كُتّاب الحديث لا إلى أعمالهم[3]. ولهذا فمؤيدو التدوين المتأخر للحديث فشلوا في أن يجدوا أسماء الكتب، واعتقدوا خطأً أن المخطوطات تم تعلمها عن ظهر قلب، وعليه فنشأت نظرية أن الأحاديث ظلت غير مكتوبة حتى وقت متأخر يصل إلى القرن الثاني أو الثالث الهجري.

ب) جمع ـ ورواية:

إن هناك بعضاً من الكلمات الأخرى التي أسيء فُهمُها تعدّ أفعالاً أساسية في كتابة الحديث وروايته مثل: جمع، وروى. لقد اعتقد أصحاب نظرية النقل الشفهي للحديث بأنَّ هذه الأفعال تتضمن النقل الشفهي فحسب، في حين أن الحقيقة أن كليهما استخدما

---

(1) المحدث الفاصل (43ب و44أ، 48أ)، معرفة علوم الحديث للحاكم، ص (261).

(2) المحدث الفاصل (43أ ـ 47ب)، معرفة علوم الحديث للحاكم (210 ـ 211).

(3) Gerhardsson, Briger; Memory and Maniscripts, p: (198).

مقال: نشأة الكتابة في مجلة شرق البنغال الآسيوية (JASB)، سنة 1856، ص (109)، دراسة في أدب المخطوطات العربية (1: 10: 24).

للأحاديث المكتوبة أيضاً، وسوف نرى فيما بعد أن هذه المصطلحات لم تكن مقتصرة على بيان النقل الشفهي فحسب.

إن لفظ «جَمَعَ» والذي يعني أن واحداً ما جَمَعَ، لا خِلافَ على أنها مرادف للفعل «حَفِظَ»[1] والذي يعني أن واحداً ما حَفِظَ على الرغم من أن هذا المعنى الأول لهذا الفعل يعني جمعه في صورة مكتوبة، مع أنه من غير المناسب أن نقول أن الكلمة تتضمن المعنيين، وهما: الحفظ والكتابة، ولكي يتاح لنا أن نعرف أي المعنيين كان مقصوداً فإن هذا يعتمد على النص، وعلى سبيل المثال: فعبارة «جمع ديوان العرب»[2] استخدمت للمعنى الثاني وهو الكتابة، وفسرت بطريقة لم يجانبها الصواب بمعنى كتابة وتسجيل، شعر وتاريخ، وأنساب، ولهجات العرب لا حفظ هذه السجلات، وأصبح هذا التفسير مقبولاً، ومردّ ذلك يرجع في الواقع إلى حقيقة أن هذه السجلات المكتوبة وصلت بالفعل إلى يد الراوي حماد (المتوفى سنة 156هـ) وجَنَّاد[3]، ومن المحتمل أن الوليد الذي كان يرعى الشعراء والعلماء قد جمع هذا المواد كتابةً في فترة حكمه، ولهذا يتضح أن الفعل جمع بمعناه الواسع «أنه جمع بشكل مكتوب».

والكلمة بهذا المعنى استخدمت في سياق جمع العلماء لمجموعات الأحاديث المكتوبة، وإذا نظرنا إلى عبارة «أحوال من جمع المسند»[4] والتي استخدمت في ترجمة نعيم بن حماد فإن الفعل جمع يجب أن يفسر على أنه: جَمْعٌ، لا حِفْظ.

وبسبب هذا المعنى فإن العبارات التي كانت تعنون بها مجموعات الأحاديث هي: جَمْع، مجموعة، مجموعات، وعلى سبيل المثال، فالقرآن معروف بأنه جمع للمحفوظات المكتوبة المتفرقة والتي جمعت معاً في نسخة واحدة.

---

(1) Jeffery: Material for the History of the text of the Quran, (7).

(2) Papyri (1: 18).

(3) Papyri (1: 18).

والفهرست (134).

(4) تذكرة الحفاظ (2: 7).

من هنا، فإن الفعل «جَمَعَ» يجب أن يفسر على أنَّ واحداً ما جَمَعَ، لا حَفِظَ، ولهذا فعندما نجد المصطلح في سياق مساهمة أئمة الحديث في جَمْع الأحاديث، يجب أن نفترض بصفةٍ عامة أن مجموعة خاصة من أئمة الأحاديث قد جمعوا الحديث بصورة مكتوبة، لا عن طريق الحفظ، وأن الفعل (روي) الذي يشير بوضوح إلى النقل الشفهي كثيراً ما استخدم ليشير إلى قنوات للكتابة من خلالها ثم نقل الحديث.

إنَّ الواقدي صاحب كتاب المغازي ذلك الكتاب المشهور الذي نُشِر بعد وفاة مؤلفه بفترة طويلة، ووجدنا فيه أسماء لمجموعةٍ متوالية من العلماء الذين دَوَّنوا كتاباً كاملاً من عصر المؤلف حتى نشر الكتاب لأول مرة، ولكي نشير إلى القنوات التي من خلالها تلقّى الراوي النص من سلفه، وكلمة رَوَى التي استخدمت تتضمن بوضوح الاتصال المباشر، ولكن هناك احتمالاً قوياً بأن العمل الكامل حُفِظَ في الذاكرة جيلاً بعد جيل، ثم تم روايته شفهياً إلى العلماء المتعاقبين، والاحتمال الأقوى أن النص كُتِبَ ثم نُقِلَ من خلال قراءة الكاتب لطلابه، والذين بدورهم دونوه، ولكن استخدموا تعبير رَوَيَ، فلفظ (رَوَى) الذي استخدم في هذا التعبير لا يبين النقل الشفهي للحديث، ولكن بالأحرى يبين النقل الكتابي.

وعن مناقشة معنى هذا المصطلح يقول «Von Kremer»: إن كلمة روى في إسناد هذا الكتاب لا يمكن أن تأخذ معنى الرواية الشفهية، وأوضح هذه النقطة تفصيلاً قائلاً: «يبدو أن ابن الطراح، الكاتب» هو أول من هيأ أوعيةً مناسبةً للحديث والتي وضع منها الواقدي كتابه: حيث رتب الأحداث زمنياً وأعاد تشكيلها مسلسلة كما حدث في سرد غزوات الرسول ﷺ دون انقطاع، ونحن نفترض أن معنى رواية الذي استخدم في النص العربي لا يمكن أن يكون معناها: الرواية الشفهية[1].

ولهذا نرى أن مصطلح روى مثل جَمَعَ لا يشير إلى النقل الشفهي للحديث فحسب، بل النقل الكتابي أيضاً.

---

(1) مقدمة المغازي، ص (7).

ج ـ أخبرنا ومصطلحات أخرى:

عن، أخبرني، وأخبرنا، ومصطلحات أخرى أُسيء فهمها، وفسرت بمعنى الاتصال الشفهي، وهذا التفسير صحيح في جانب واحدٍ منه، لأن هذه المصطلحات تضمن النقل الشفهي والكتابي للحديث، على الرغم من أنها أساساً لا يمكن أن تكون مجرد حديث أو كلام، وفي استخدام الإسناد فإنها تشير إلى قناة الكتابة التي من خلالها انتقل الحديث من راوٍ لآخر.

إن المصطلحين الأولين في الحقيقة مرادفان لكلمتي: حدثني، وحادثني، على الرغم من أن بعض العلماء حاولوا أن يميزوا بينهما بالقول بأن مصطلح: «أخبرنا» استخدم في السماع، بينما «حدثنا» استخدم في طريقة العرض والقراءات في نقل الأحاديث. وبمعنى آخر، عندما يقرأ الشيخ، على طلابه من كتابه أو من ذاكرته، وعندما ينقل طالب من طالب آخر فيجب أن يستخدم صيغة «حدثنا»، ومن جهة أخرى يقرأ الطالب على شيخه من مخطوطة منسوخة من كتاب الشيخ نفسه، أو من إملائه، والشيخ في هذه الحالة يستمع ويعطي موافقته، والطالب أثناء نقلِ الحديث إلى أخصِّ تلاميذه يستخدم صيغة «أخبرنا»[1]، ولكن هذا الفرق غير واضح[2] بطريقة قاطعة، فكلا المصطلحين يمكن استخدام أحدهما مكان الآخر، واستخدام حدثنا، وأخبرنا يوضحان طريقتي السماع والعرض، وفي الواقع فإن السبب الأساسي لاستخدام هذه المصطلحات لم يكن لتحديد طريقة نقل الحديث أساساً أو لتأكيد أنَّ النقل كان بالأحرى بصورةٍ مباشرة أي شفهياً.

وقد رأينا أنه على الرغم من حقيقة أنَّ صيغة «حدثنا» تعني حرفياً: النقل الشفهي، وتستخدم لتبين أيضاً أن النقل كان من نصٍّ مكتوب، وبالمثل فمصطلح «أخبرنا»[3] يتضمن النقل الكتابي كذلك، ولنأخذ مثالاً على ذلك، لقد أملى حميد الطويل حديثاً لتلميذه من كتابه، وعندما نقل التلميذ هذا الحديث لمريده الخاص، استخدم الصيغة المتعارف عليها أخبرنا ولم يشر إلى كتاب معلمه.

---

(1) قواعد التحديث (207 ـ 208)، المحدث الفاصل (44ب ـ 46ب).

(2) قواعد التحديث (207 ـ 207)، الكفاية (438 ـ 445)، تهذيب التهذيب (2: 442).

(3) المسند (3: 243).

إن صيغة (عَنْ) افترض أيضاً أنها تبين أن النقل تم شفهياً، ولكن هذا التأكيد يعدّ نصف الحقيقة فحسب، ونجد إشارات كثيرة في مجموعة الأحاديث التي تبين أن الرواة رووا الأحاديث من كتب المشايخ، ولكن هذا يتضمن صيغة (عن) والأسماء المشهورة التي استخدمت هذا المصطلح كثيرة، وكثيراً ما كانوا محل نقد بسبب هذا، نذكر منهم: عمرو بن شعيب (المتوفى سنة 118 هـ) الذي روى الأحاديث من كتب جَدِّهِ بصيغة (عَنْ)[1].

فضلاً عن أخبرني، وأخبرنا، وعَنْ، وصيغة أنبأنا وسمعت وحفظت والتي تضمن بوضوح الاتصال الشفهي المباشر استخدمت أيضاً في النقل كتابة.

د ـ ذكر، وقال:

على المستوى الحرفي فالفعل «ذَكَرَ» مرادف للفعل «قال»، وكلاهما يشير إلى الاتصال الشفهي. ولكن اعتاد الكتاب في الماضي البعيد أن يستخدموا هذه المصطلحات في السجلات المكتوبة، وفي كثيرٍ من السياقات الأخرى، فالفعل «قال» استخدم عندما أشار الكاتب إلى كتابه الخاص، في حين أن «ذكر» عندما يستشهد من عمل كاتب آخر، ولهذا فالعبارات، قال ابن إسحاق، وقال وَهْب، استخدمها الكاتبان نفسهما ليشيرا إلى كتبهم، وهما كتابا «السيرة» و«التيجان» بصفة خاصة.

ومن جهة أخرى يوضح الفعل «ذَكَرَ» أن الراوي أو الكاتب يشير إلى عملٍ مكتوب لشخص آخر، وعموماً ففي الحالتين لا يمكن أن يقتصر معنى المصطلحين على النقل الشفهي فحسب، إن ابن إسحاق الذي كان يستخدم «قال ابن إسحاق» في كتابه «السيرة» لم يكن مهتماً بالنقل الشفهي، فقد لجأ إلى المصادر المكتوبة والمتوافرة في ذلك الوقت والتي وجدها في مكتبات بيع الكتب، وذلك من أجل مادة كتابه الشهير[2].

هـ ـ تدوين، وتصنيف:

إن الفعلين دوّن (بمعنى أن واحداً ما جمع)، وصنّف (بمعنى أن واحداً ما صنف) قد أسيء تفسيرهما ليعنيا (كتب)، وطبقاً لذلك، فالمقولة «أول من دوّن العلم ابن شهاب

---

(1) تهذيب التهذيب (8: 49، 50، 53).

(2) تاريخ بغداد (1: 229 ـ 232).

الزهري»[1]. تم ترجمتها خطأً بمعنى: أول من كتب العلم (الحديث) كان ابن شهاب الزهري، وانطلاقاً من هذا التفسير الخاطئ انبثقت نظرية أن كتابة الحديث بدأت متأخرة للغاية حتى عصر الزهري في نهاية القرن الأول، أو بداية القرن الثاني الهجري، ويبدو أنه قولٌ صادق بحق لأنَّ مصطلح «دوَّن» استخدم ليشير إلى تجميع وتصنيف النصوص المكتوبة بالفعل، لا إلى عملية الكتابة للمرة الأولى، ولهذا فالمقولة السابقة يجب تفسيرها على أساس أن أول من صنف المجموعات المكتوبة من الأحاديث كان ابن شهاب الزهري، وأن شهرته نهضت على تناوله المكثف للمجموعات المكتوبة من الأحاديث، وعلى أنه تناول معالجة هذا بطريقة منظمة، وألقى الضوء على مخطوطات لعدد كبير من مجموعات الأحاديث استوعبتها هذه المخطوطات وشكلت مجموعة ضخمة من الأحاديث.

ولا يساورنا الشك في أن الزهري ومعاصريه تلقوا بعض الأحاديث مشافهة أيضاً، ولكن استفادتهم الأساسية كانت من مجموعات الأحاديث المكتوبة بالفعل، ومن هنا ذاع صيت الزهري باعتباره أول من صنف العلم، يعني «الحديث».

وكذا فإنَّ الفعل: «دَوَّنَ» الذي يشير إلى التصنيف أكثر من إشارته إلى الكتابة وُظِفَ في سياق آخر من جانب بعض أئمة الأحاديث اللامعين، ويقال على سبيل المثال، أن مالكا، وابن أبي وهب دَوَّنا الأحاديث في المدينة، وكذلك ابن جريج، وابن عيينة في مكة، والثوري في الكوفة وربيع بن صبيح في البصرة[2]، ويبدو أن العلماء المذكورين قد دونوا أحاديثهم من مصادر مكتوبة بالفعل وأقاموا شهرتهم كثقات في مجال الحديث في هذه المدن بالذات.

وفي مقولةٍ وُجِدَتْ في الفهرست، يبدو أن الفعل «دوّن» يعني الكتابة لأول مرة، ولكن في مقولة أخرى بخصوص هذا المصطلح وجدنا اعتراضاً على هذا التفسير، وتناولنا المقولتين لنوضح معنى هذا المصطلح، وذات مرة سأل معاوية الذي كان متأثراً

(1) جامع بيان العلم (1: 73)، قواعد التحديث (46)، صفة الصفوة (2: 78).

(2) حجة الله البالغة (1: 331 ـ 332).

للغاية بعلم ومعرفة عبيد بن شَرِيَّة[1] عن العرب وتاريخهم، بخصوص الملوك العرب، وغير العرب، وعن بعض الأحداث التاريخية، وعندما أطْلَعَ عبيد معاوية على هذه المعلومات، أمر معاوية بتدوين هذه المعلومات، ونسبها إلى عبيد بن شَرِيَّة[2].

فكلمة يدون في هذه الرواية يبدو أنها تعني الكتابة لأول مرة، ولكن في رواية أخرى تَصِفُ نفس هذا التدوين الحادث حيث نجد أن الفعل «دوّن» يعني التسجيل من نص مكتوب، ففي الرواية الثانية طلب معاوية من كتبته أن يأخذوا هذه المعلومات (يقيدوها) ثم يدونوها[3]، وكما رأينا في هذا التقرير فالفعل دوّن سبقه الفعل قَيَّدَ والذي يفيد بأنه في حين يشير الفعل الثاني إلى عمل مسودة أولية، فإن الفعل الأول يشير إلى التدوين والجمع في كتاب.

ومن هنا يبدو أن الفعل «دوّن» لا يشير إلى الكتابة لأول مرة بل على العكس يشير إلى جمع المادة المكتوبة بالفعل.

وعلى المستوى الحرفي، فيشير تدوين إلى تقييد غير مرتب، وإلى مخطوطات مكتوبة على وريقات عريضة، ومن ثمَّ يجب جمعها في كتاب واحد خشية فقدها[4]. ويحدد مصنف «تاج العروس» كلمة «دَوَّن» بمعنى جَمَعَ[5]، في حين فسر «الفيروز أبادي» مشتقاتها: ديوان «بمعنى جمع المخطوطات الورقية العريضة، وسماه «الديوان مجتمع الصحف»[6].

---

(1) هو عبيد بن شرّية الجرهمي: راوية من المعمرين إن صح خبره فهو أول من صنف الكتب من العرب واستحضره معاوية من صنعاء إلى دمشق، فسأله عن أخبار العرب الأقدمين وملوكهم، فحدثه، فأمر معاوية بتدوين أخباره، فأملى كتابين سُمي أحدهما «كتاب الملوك وأخبار الماضين»، طبع مع كتاب «التيجان وملوك حمير» تحت عنوان: أخبار عبيد بن شرية في أخبار اليمن وأشعارها وأنسابها، والثاني في كتاب الأمثال، وعاش إلى أيام عبد الملك بن مروان. وتوفي نحو سنة (67هـ). المترجم.

(2) الفهرست (132).

(3) Papyri (1: 10).

(4) تقييد العلم (8).

(5) تاج العروس (9: 204).

(6) الموضع السابق.

وطبقاً لهذا التعريف للصيغة الفعلية تدوين، فلا يمكن النظر إليها على أنها تعني مجرد الكتابة، فإنها تشير من جانب آخر إلى الجمع والتصنيف من نص مكتوب.

أما بالنسبة للفعل «تصنيف» فإن معناه أوسع بكثير من تدوين إذ أنه يتضمن تصنيف مجموعة مسجلة بالفعل في أجزاء مختلفة. فعلى هذا المستوى الحرفي للكلمة، فتعبير صَنَّفَه يبين أنه بوبه إلى أنواع مختلفة، وميز كل جزء عن الآخر، أي جعله أصنافاً وميز بعضها عن بعض، وبمعنى آخر: إعادة ترتيب المادة المكتوبة بالفعل[1] إلى أجزاء وفصول مختلفة[2].

واستخدام هذا المصطلح في سياق مجموعة الأحاديث، يشير إلى تصنيف مادة الحديث طبقاً لمحتوياتها، وعليه فقد تَمَّ ترتيب أعمال الحديث طبقاً للموضع الذي عرف «بالمصنَّف» وهو على نقيض مجموعات المسند والذي يتم فيه جمع الأحاديث بترتيب رواتها عن النبي ﷺ بغض النظر عن موضوع الحديث، وطبقاً لهذا التعريف لمصطلح «مصنف» فإن كافة مجموعات الأحاديث الصحيحة والتي تم ترتيبها طبقاً لموضوعها أُحصِيت باسم «مُصنفات» = جمع مُصَنَّف، ووجدنا في معاجم المصنفين تعبيرات: «أول من صنف المسند»[3] «وممن جمع وصنف»، فالفعل صَنَّفَ الذي استخدم في هذه التعبيرات لا يتضمن مجرد الكتابة، بل بالأحرى فإنه يعني مجموعة منسقة طبقاً لمادة الحديث، وعلى سبيل المثال، العبارات: «أول من صنف المسند بالكوفة»[4]، «أول من صنف المسند بالبصرة»[5]، والتي استخدمها يحيى بن عبد الحميد (المتوفى سنة 228هـ)، ومسدد (المتوفى سنة 238هـ) بصفة خاصة لا يتضمن بصورة واضحة أن هؤلاء العلماء هم أول من كتب الأحاديث في مدنهم، ولا يوضح الفعل «صَنَّفَ» الذي استخدم هنا أنهم جمعوا الأحاديث

---

(1) يذكر أن النبي ﷺ استخدم المصطلح بمعناه الحرفي (تصنيف) وطلب من جابر بن عبدالله أن يميز المجموعات بالنسبة للتمر قائلاً له: «صنف تمرك»، تاج العروس (9: 168)، صحيح البخاري (2: 87) في كتاب «الاستقراض والديون».

(2) تقييد العلم (8).

(3) تذكرة الحفاظ (2: 103 ـ 105).

(4) تذكرة الحفاظ (2: 11).

(5) تذكرة الحفاظ (2: 11).

بالحجم نفسه الذي استخدم فيها تعبير دوّن، بل يعني هذا الفعل أنهم رتبوا مادة مجموعات المسند في مجموعات مصنفة.

و ـ أقوال لأئمة الحديث، وأقوال عن هؤلاء الأئمة:

فضلاً عن سوء تناول، وتفسير المصطلحات الاسمية والفعلية التي ناقشناها فيما سبق، فإنَّ سوءَ فهْم، وسوء تفسير عبارات ومقولات معينة، والتي تعطي انطباعاً بأن كتابة الأحاديث لم تكن موضعاً للقبول من جانب أئمة الحديث الأوائل وتسجيلها لم يحدث إلا بعد فترة زمنية طويلة، ولأن هذه العبارات يمكن تفسيرها مع، أوْ ضِدَّ كتابة الحديث، فإننا يجانبنا الصواب إذا قصرناها على المعنى الأخير، ونصدق القول عندما نقول: أن هذه العبارات كانت في جانب الكتابة أكثر من كونها ضدها كما هو واضح من بعض الأمثلة:

فعبارة: (ما رأيت في يده كتاباً قط) التي استخدمت بخصوص أحاديث مشهورة عديدة[1] كانت تعني عموماً أن أئمة الحديث[2] الذين انطبقت عليهم هذه الألقاب كانوا من معارضي كتابة الحديث، ولكن بالنظر إلى إسهامات هؤلاء العلماء الأدبية، ووجود مجموعة كبيرة من أحاديثهم، يتوصل المرء إلى نتيجة مؤداها أن هذه العبارة لا تشير إلى معارضة كتابة الأحاديث، وحقيقة أن العبارة استخدمت لتبين قوة خارقة في الحفظ من جانب علماء الحديث المعنيين بالأمر، وتبين أن أئمة الحديث المهتمين اعتادوا أن يُمْلوا أو يقرؤوا الأحاديث لطلابهم دون الرجوع إلى كتاب.

وعلى المستوى العملي، فقد وظفوا الذاكرة في طريقة السماع في نَقْلِ الأحاديث، وربما تشير هذه العبارة أيضاً إلى أن راوي الحديث إما كان أمياً، أو كفيفاً، والذين لا يستطيعون استعمال الكتب[3]، ولهذا لم يشاهد أحد كتاباً معهم.

---

(1) ومن بين أئمة الأحاديث المشهورين الذين استخدمت من أجلهم هذه العبارة: إسماعيل بن عياش (انظر تاريخ بغداد 4: 224)، سليمان حرب (تاريخ بغداد 8/ 70)، حماد بن زيد (تاريخ بغداد 8/ 475 ـ 476)، سفيان بن عُيَيْنَةَ، (انظر تاريخ بغداد 8: 475 ـ 476)، سفيان الثوري (تاريخ بغداد 8/ 475 ـ 476)، شعبة بن الحجاج (تاريخ بغداد 8/ 475)، عبد الرحمن بن معاذ، (تاريخ بغداد 14: 140)، يزيد بن هارون (تاريخ بغداد 14: 338) وابن علية (تاريخ بغداد 1: 296).

(2) Papyri (2: 61).

(3) الكفاية (338 ـ 339).

وجملة أخرى في هذا السياق قد تكون خاطئة، وهي «لا يَكتب حديثه» أو«لا يُكْتَب حديثه»، والتي تحتمل تفسيرين على أساس حركة الحروف، فالعبارة الأولى تعني أنه لا يملي أحاديثه، أما العبارة الثانية فتعني أن حديثه لم يدوَّن، فمعارضو كتابة الحديث تمسَّكوا بالعبارة الأولى، وادعوا أنَّ أئمةً معينين لم تُمْلَ أحاديثُهم خوفاً من مضارِّ الكتابة، ولكن وجود مجموعة من الأحاديث المكتوبة المنسوبة إليهم يجعل هذا التفسير غير مقبول، ولهذا فنحن مضطرون إلى أن نأخذ بالتفسير الثاني الذي لا يقف موقفاً معادياً من الكتابة كما هو واضح من هذه الرواية.

فعبارتا «يَكتب حديثه» و«لا يُكتب حديثه» تتضمنان بصفة خاصة أن بعض أئمة الحديث يُعَوَّل عليهم، وآخرون لا يعوَّل عليهم، ولم يتم استخدام هاتين العبارتين بالمعنى الحرفي.

ولنأخذ مثالاً لذلك هاتين العبارتين: «كان سعيد بن جبير» «يُكتب عنه»[1]، «كان يَكتب ويسأل ابن عمر»[2]. تعني أن سعيد بن جبير وابن عمر كانا راويين صادقين يعوّل عليهما، والأحاديث التي كانت تروى عنهما كانت تؤخذ على أنها أحاديث صحيحة ويمكن نقلها وروايتها، وطبقاً لذلك فعبارة: «حجة يُكتب حديثه» كانت تستخدم للثقات العدول في الأحاديث، بينما صيغة «يُكتب حديثه ولا يحتج به»[3] (أي أن حديثه يدوَّن كمرجع للمقارنة) ولا يقدم كدليل، وهذا يشير إلى أن بعض الثقات أقل عدولاً، ولهذا فالثقات في الحديث الذين لا يعوَّل عليهم وُصفوا بعبارة «لا يُكتب حديثه»[4] «أي أن هذا الحديث لا يدوّن» وهذا اللقب لا يستلزم الرفض الكامل لحديث الراوي.

وفي ضوء هذا المعنى العملي والذي استخدم فيه مصطلح: «يُكتب» يمكن أن نرى بسهولة أنه لا يقف موقفاً مناهضاً للكتابة، وبالتالي فتعبير (لا يُكتب حديثه) لا يمكن أن يقصد به معارضة كتابة الحديث.

---

(1) تقييد العلم (103).

(2) تقييد العلم (103)، تهذيب التهذيب (5: 327).

(3) كما هو في حالة بقية بن الوليد، ويونس بن بكير، الجرح (2: 127 ـ 128)، الكفاية (212).

(4) كما في حالة رشدين بن سعيد، وأبي البختري. الجرح في المقدمة (322)، الجرح (1: 513)، لسان الميزان (4: 232)، تاريخ بغداد (14: 330).

ووجدنا أيضاً عدداً من المقولات الخاصة بأئمة الحديث التي تم تفسيرها خطأً بمعنى الكراهية للكتابة، على الرغم من أنَّ هذه المقولات يمكن أن تفسَّر في صالح تسجيل الأحاديث لا ضدها، وأوضح مثال يمكن الاستشهاد به في هذا السياق مقولة «عامر الشعبي»، ففي أحد مقولاته يذكر ما يلي: «إنني لم أكتب بالمداد الأسود، ولم أطلب من أحد أنْ يعيد حديثاً مرتين على مسامعي»[1] وأُخِذت هذه العبارة على أنها تعني كراهية كتابة الحديث، ولهذا أُعْلِن أن الشعبي من معارضي كتابة الأحاديث[2]، ولكن لو نظرنا بدقة إلى هذه المقولة ستتوصل إلى نتيجة مؤداها أن هذه المقولة لم تطرح مسألة نقل الحديث، ولكنها توضح فقط الذاكرة الحافظة القوية الواعية للشعبي الذي استطاع ـ وفقاً لهذه المقولة ـ أن يتعلم حفظ الحديث عن ظهر قلب، بمجرد سماعه مرة واحدة، ولهذا فمن الخطل أن نفسر المقولة بمعنى كراهية الشعبي لتسجيل الحديث.

وربما مردّ هذا الخطل إلى الجزء الأول من المقولة وهو: «لم أكتب بالمداد الأسود» ولكن لو نظرنا إلى العبارة كاملة فإن مثل هذا التفسير لن يُقْدِم عليه.

إن الشعبي لم يكن معارضاً لكتابة الحديث وهذا واضح من مقولته التي طلب فيها من تلميذه أن يدون كل شيء يسمعه منه لا عَلى مواد الكتابة فحسب، بل وحتى على الجدران «حتى يتسنى له نقلها بالطبع في سجلات حاضرة[3] إذا لم تتوافر مواد الكتابة»، وكثيرٌ من المقولات الأخرى للشعبي تشهد باتجاهه المؤيد للكتابة منها: «أن الكتاب هو سجل المعرفة»[4]، «إن أعظم الرواة هو الدفتر (الكتاب)»[5].

ولهذا يمكن أن نستنتج أن مقولة الشعبي «ما كتبت سوداء في بيضاء قَطُّ» أي أنني لم أكتب بالمداد الأسود على اللوح الأبيض، لا تبرهن على كراهيته للكتابة؛ بل على العكس فقد شجع نقل الحديث كما هو واضح من هذه المقولات.

---

(1) طبقات ابن سعد (6: 174)، جامع بيان العلم (1: 76)، تاريخ بغداد (12: 229)، العلم لأبي خيثمة (4أ)، المحدث الفاصل (36ب).

(2) تقييد العلم (48)، السنة قبل التدوين (323).

(3) طبقات ابن سعد (6: 174)، تقييد العلم (100)، المحدث الفاصل (36أ).

(4) جامع بيان العلم (1: 57)، تقييد العلم (99)، المحدث الفاصل (35ب).

(5) Papyri (2: 228).

ودراسات إسلامية لجولد تسهير (2: 199/ 185).

ولكي نجمل القول فيما يتعلق بإساءة تفسير وتناول مصطلحات معينة سواء أكانت على مستوى الاسم أم الفعل، مثل صحيفة، ومصحف، وحدثنا، وجمع، وكذلك مقولات بعينها كما هو حادث في مقولات، الشعبي، هي العوامل الأساسية لمولد نظرية التسجيل المتأخر للحديث.

4 ـ وجهة نظر متحاملة على حقبة الجاهلية وعلى عصر الأمويين:

وهناك عامل آخر مسؤول عن ظهور نظرية التسجيل المتأخر للحديث؛ ألا وهو انتشار وجهات نظر متحاملة من جانب العلماء المحدثين بخصوص حقبة ما قبل الإسلام وعصر الأمويين، وعلى الرغم من وجود أدب ديني وغير ديني[1] أشرنا إليه فيما سبق، وعلى الرغم من الأدلة القوية بالنسبة لتوظيف الكتابة في المجتمع العربي في الإسلام، إلا أنه في الغالب قد وصفت هذه الفترة بأنها فترة ظلام، وغالباً ما يعتقد أن الحقبة التي سبقت الإسلام تكاد تخلو من أي إنجازٍ أدبي، أو ثقافي من أي نوع، بل وحتى «ابن خلدون» لم يتردد في وصف عرب ما قبل الإسلام بأنهم مجتمع متخلف للغاية، وقد تم كل هذا في معرض إعلاء شأن الإسلام، وبيان فضله في إحداث تغيير جوهري في حياة العرب البدو.

وفي الواقع إننا نتجاهل الحقائق التاريخية، ولا نكون موضوعيين إذا أنكرنا كافة إنجازات الجنس العربي مهما كانت متواضعة، فمواصفات العرب، من مروءة، وكرم، وذاكرة واعية لا تبارى، وشعرٍ، وتاريخٍ يدل على إنجازات ثقافية وأخلاقية وأدبية لمجتمع ما قبل الإسلام، فكيف ننكر هذه الحقائق التاريخية وننظر إلى عرب ما قبل الإسلام على أنهم أميون وجَهَلةٌ، وجنسٌ غير آدمي ونعرف جيداً أن النبي ﷺ نفسه أبقى على بعض العادات غير الإسلامية حتى بعد انتشار الإسلام[2]، أليس معنى هذا وجود بعض الثقافات لدى المجتمع البدوي؟

---

(1) تقدم بحثه في الفصل الثالث في الموضوع الخاص بالكتابة العربية قبل الإسلام.

(2) الأصنام لابن الكلبي (19، 20، 48)، المجبر لابن حبيب (236، 309، 310، 311، 913، 321، 322، 329).

وينكر أصحاب نظرية التسجيل المتأخر للحديث هذه الحقائق ويعتبرون عرب ما قبل الإسلام جنساً أمياً متخلفاً، ويتجاهلون الأدب العربي الذي كان سائداً قبل الإسلام، ويعتقدون أنه لم يوجد أدب مكتوب قبل الإسلام وادعوا أيضاً أنه لم يوجد سوى سبعة عشر أديباً عشية ظهور الإسلام، وبناءً على هذه الافتراضات، أكدوا على أن تسجيل الحديث لم يكن ممكناً على الأقل إلا بعد عدة أجيال بعد وفاة محمد ﷺ، وهكذا نرى أنهم أسسوا نظريتهم على معتقد خاطئ، بأن عرب ما قبل الإسلام كانوا جهلة وأميين، هذا الادعاء الذي فندناه بالفعل في الفصل السابق.

ولا يقلل مؤيدو هذه النظرية من إنجازات عرب ما قبل الإسلام فحسب، بل ينكرون الإنجازات الأدبية والثقافية من جانب الحكام الأمويين في ذلك الوقت، ولكي يبين المؤرخون علوَّ شأنِ العباسيين عن الأمويين، فقد تجاهلوا تجاهلاً تاماً الإنجازات الفكرية للأمويين، على الرغم من أن الأمويين كانوا مهتمين للغاية بمجال الحديث، وتولوا مسؤولية الحديث وجمعه، ويزعم أصحاب هذه النظرية أن كتابة الحديث لم تبدأ إلا في عهد حكم العباسيين وطبقاً لما تزعمه هذه النظرية، فإنَّ معنى هذا أن الأحاديث كان عليها أن تنتظر أكثر من مائة سنة قبل أن يتم جمعها في كتب، ويعتقد أصحاب هذه النظرية أنه على مدار القرن الأول الهجري، كانت الأحاديث تُنْقَل شفهياً، وعلى الرغم من أن هذا الادعاء كان هَدَفُهُ إعلاء شأن العباسيين المفترض أنهم رعاة العلم، ففي معرض وصفهم للإنجازات المتميزة للفترة من عَصْرِ المنصور إلى المأمون، أشارَ المؤرخون المتحيزون إشارات ضئيلة إلى القاعدة الثقافية التي أرسى دعائمها الأمويون، فإنجازات وإسهامات الخلفاء الأمويين الذين اهتموا اهتماماً شخصياً بالأدب الديني ـ خاصة ـ الأحاديث التي كانت موضع تجاهل تام، والإنجازات العظيمة التي أنجزها العلماء الذين عاشوا في تلك الفترة لم يُعْتَرف بها.

وفي الواقع إنَّ المؤرخين والعلماء الجاحدين لإنجازات العصر الأموي كانوا معارضين حتى للاعتراف بالإنجازات الواضحة للأمويين وينسبون هذا الفَضْلَ لهم، وعلى سبيل المثال يقول الجاحظ: «لم يظهر بين الأمويين عالمٌ واحدٌ تَفَوَّق في التشريع،

والحديث، والتعليق على النصوص القرآنية وتفسيرها»[1]، وهذه المقولة الجائرة من الجاحظ تعكس الاتجاه المعارض للأمويين في عصره، ومع هذا فإن الجاحظ وهو العالم المؤيد للعصر العباسي لم يعترف بإسهامات عمر بن عبد العزيز في مجال الحديث في تلك الفترة[2]، ولكن كقاعدة عامة فإن إنجازات الأمويين تم تجاهلها تجاهلاً تاماً من معارضي الأمويين ومن مؤيدي العباسيين من العلماء والمؤرخين.

وإذا قصرنا أنفسنا على بحث قضية تسجيل الأحاديث نجد أن الدعاية التي روجها معارضوا الأمويين جعلت بعض العلماء يعتقدون أن نقل الحديث أثناء العصر الأموي كان شفهياً، ولم تبدأ عملية الكتابة إلا في العصر العباسي، وتطورت هذه النظرية بسهولة بعرض وتقديم الروايات المؤيدة لما توفر من أدب وكان من إنتاج العصر العباسي. ولسوء الطالع، فكافة نصوص الأدب الأموي إما اندثرت وإما ظلت مجهولة، ولهذا لم يتم استخراجها للتصدي لادعاءات العباسيين، وعلى الرغم من هذا فإن أحدث الأبحاث ساعدتنا على أن ننظر إلى هذه القضية بموضوعية، والآن يمكن أن نقول بثقة: إنه يفضل اكتشاف العديد من التسجيلات المبكرة عرفنا أن كتابة الحديث بدأت قبل أن يصل العباسيون إلى الحكم بفترة طويلة، بل وحتى قبل العصر الأموي وبدءاً من عصر الصحابة.

ونجمل القول بأننا يمكن أن نقول ونحن مطمئنون: بأنه إذا تجاهلوا إنجازات فترة الجاهلية ليعلوا من شأن الدين الإسلامي، فبالطريقة نفسها، استخفوا بإسهامات الأمويين ليبرهنوا على علو شأن العباسيين عن الأمويين وطبقاً لوجهة النظر هذه ظهرت هذه النظرية التي تدعي بأن نقل الحديث ظل شفهياً لمدة ما يقرب من قرن أي حتى وصل العباسيون إلى الحكم، وقاموا بعملية الكتابة.

وهكذا رأينا أن نظرية التسجيل المتأخر للحديث كانت قائمة أساساً على وجهة نظر منحازة من جانب مؤرخي العصر العباسي وعلمائهم.

---

(1) Papyri (1: 19).

(2) Papyri (1: 19).

ثانياً ـ كتابة الحديث في فجر الإسلام:

بعد أن رأينا زيف افتراض أن الأحاديث بدأ تسجيلها بعد قرن فقط، فدعونا نلقِ نظرة على عصر النبي ﷺ والصحابة، ونرى فيما إذا كان ترتيباً من نوع ما اتخذ لحفظ الحديث كتابة بالمداد الأسود على ألواح بيضاء.

والسؤال الرئيس الذي نطرحه في سياق كتابة الحديث هو: «هل كانت هناك ضرورة لكتابة الحديث؟» والإجابة على هذا السؤال ربما تبدو سهلة وبسيطة بالنسبة للعقل المتنور الذي سوف يرد قائلاً: «إذا كانت سُنَّة النبي ﷺ قد تم حفظها، فإنَّ الأحاديث لا مناص من أنها دونت».

ولكن هذه الإجابة تضع في اعتبارها أفضلية الكتابة عن كافة أشكال الحفظ. ومما لا شك فيه أن العديد من أشكال الأدب الديني، والأدب الجاهلي لحقبة ما قبل وما بعد الإسلام كانت مكتوبة بالمداد الأسود، والحقيقة المعروفة أنَّ الذاكرة لا الكتابة كانت الوعاء الرئيس لحفظ المعرفة في تلك الأيام.

وعلاوة على ذلك، فعدم توافر الورق، ونقص مواد الكتابة جعلت عملية الكتابة عبئاً ثقيلاً، وفي ظل هذه الظروف فإنه من الخطأ أن نعتقد أن كتابة السنة كان لا مناص منها، ومما لا شك فيه أن الكتابة كانت كثيراً ما تستخدم في تسجيل الأحاديث، ولكن لم تكن الوسيلة الوحيدة لحفظ السنة والأحاديث، وكانت العادة السائدة في تلك الأيام، أن الذاكرة هي المستخدمة في هذا الغرض.

وفي الحقيقة أن كلا من الذاكرة، والكتابة كانتا مستخدمتين في تسجيل أقوال النبي ﷺ وكان هذا مسايراً تماماً لعادة ما قبل الإسلام في حفظ الشعر والأنساب وتواريخ المعارك وتسجيل الأقوال المأثورة وقليل من التعاليم الدينية في المجلة والصحيفة.

وقد وظف المسلمون الأوائل الطريقتين في حفظ أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وبعد انتشار الإسلام، زاد الاهتمام بالكتابة عن الذاكرة، ووجدنا أن القرآن لم يشر (بطريقة مباشرة) إلى الكتابة بإعطائنا قائمة كاملة من مواد الكتابة فحسب؛ بل حث على تسجيل معظم الأحاديث الهامة بالمداد الأسود، وفي هذه الناحية حثَّ النبي ﷺ على الكتابة لدرجة أنه لم يدون القرآن كاملاً فحسب، بل كل المعاهدات، والعقود، والمراسلات الرسمية كانت تتم كتابةً.

وحينئذ يُثار سؤالُ:

إلى أي درجة استخدمت الكتابة في حفظ أحاديث النبي ﷺ حيث يُعْتقد عموماً أن معظم مادة الحديث تم تعلمها حفظاً عن ظهر قلب؟ إن وجهة النظر هذه تستخف بخدمات الكُتَّابِ الأوائل للحديث، ولكن إذا نظرنا إلى هذه القضية بموضوعية، فيمكن أن نرى أن الكتابة استخدمت بدءاً من عصر النبي ﷺ فصاعداً في تسجيل الأحاديث، ومع أنه لم تتخذ أي ترتيبات رسمية لتدوين أحاديث النبي ﷺ إلا أن التسجيل المتفرق حدث بأشكال مختلفة، وسوف نبينه هنا تفصيلاً:

(1) الكتابة من الذاكرة:

من المعروف أن العرب الذين تمتعوا بذاكرة حافظة واعية استخدموا الكتابة كوسيلة مساعدة للذاكرة، ولأن النبي ﷺ أدخل على مجتمعهم قوانين منظمة للحياة، كان يُنْظر إليها باحترام شديد، وكانت كلماته وأفعاله لها معنى كبير عند العرب الأوائل، ولهذا كان من الطبيعي أن تعاليم الدين الجديد، وأقوال النبي ﷺ تحفظ، وفوق كل هذا كان هناك أمرٌ محددٌ من النبي ﷺ للاتصال، ونقل تعاليمه إلى هؤلاء الذين لا يستطيعون الاتصال به[1]، وقد أعطى هذا دفعة قوية لتذكرة هذه الأقوال والأفعال، ولكي يتسنى له تنفيذ هذا الأمر وظفوا كافة الوسائل لنشر هذه التعاليم وهؤلاء الذين لديهم معرفة بالكتابة كتبوا هذه التعليمات بالمداد الأسود واعتمد آخرون على الذاكرة فحسب، ورووا الأحاديث المحفوظة لزملائهم ليدونوها بالطبع، وكان هناك آخرون كتبوا الأحاديث ليحفظوها وخاصة بعد إتلاف السجلات المكتوبة. وتبين هذه الحقيقة أن الأحاديث كانت في العادة تكتب بالمداد الأسود، على الرغم من اندثار بعض السجلات المكتوبة مؤخراً.

(2) الباعث الديني والتشريعي:

إن الأحاديث كُتِبْت أيضاً لأنها احتوت على بعضِ القواعدِ الدينيةِ، لأن الصحابة كان يملؤهم الحماس بهذا الدين الجديد، وكانوا حريصين على أن يتعلموا كل قاعدة

---

(1) جامع الترمذي (1: 136 ـ 137)، في كتاب العلم، جامع بيان العلم (1: 39)، (2: 124) معرفة علوم الحديث (27).

ليطبقوها في صلواتهم، وكان هذا يتم مشافهة وذلك رغبةً في مزيد من الدقة، وبسبب طول بعض النصوص فقد تم كتابة هذه الصيغ لتُحفظ، والتشهد خير مثال لذلك[1].

والنبي ﷺ أمْلَى بعض قواعد الإسلام وسلمها للوفودِ التي قَدِمت من أماكن بعيدة[2].

وعند فتح مكة أعْطى «أبو شاه» نسخة من أقوال النبي ﷺ لأنها كانت تحتوي على بعض الشروط والأحكام التشريعية[3].

وعلاوة على ذلك، فالقوانين الخاصة بالزكاة، ودِية القتيل كانت ترسل كتابة إلى الولاة الكثيرين أثناء حياة النبي ﷺ[4].

وأشار سفيان الثَّوْري إلى هذا الباعث الديني والتشريعي عندما قال: «إن أحد الأسباب التي جعلته يكتب الأحاديث هو أنها من الدين»[5]: أي من أجل أن يحتفظ بسجل للقوانين الدينية، ويبدو أن الباعث الأول وراء هذه المجموعة من الأحاديث كان دائماً تشريعياً.

ويقول «Jeffery»: «إن المجموعة الكاملة من الأحاديث والخاصة بتسجيل أقوال وأفعال النبي ﷺ كانت مصنَّفة أساساً لغرض التشريع»[6].

ويعتقد «Gibb» أيضاً «إن أول مجموعة من الأحاديث كانت لأغراض تشريعية»[7].

(3) من أجل معرفة تاريخ حياة النبي ﷺ:

إن بعض المؤمنين الذين تأثروا بالشخصية المؤثرة للنبي ﷺ كانوا حريصين على معرفة بل وحتى تسجيل كل صغيرة وكبيرة في حياة محمد ﷺ فكانوا يرقبونه من أجل هذا

---

(1) تقييد العلم (93).

(2) طبقات ابن سعد (1: 2: 15 ـ 38).

(3) جامع بيان العلم (1: 70)، المحدث الفاصل (34أ).

(4) فتوح البلدان (80 ـ 83).

(5) جامع بيان العلم (1: 76).

(6) Jeffery: Reader of Islam. (283).

(7) Mohemmad Anism 7 &.

الغرض: في بيته، وفي السوق، وفي المسجد، وفي ميدان المعركة، ودونوا كثيراً من التفصيلات عن حياة النبي ﷺ.

ويقول «Gibb»: «إن السمة الخاصة للنشاط الديني في القرن الأول الهجري كان جمع ونقل التفاصيل عن حياة النبي ﷺ وأعماله»[1].

وهذه السجلات المكتوبة عن حياة النبي ﷺ يوماً بيوم كونت مؤخراً مادة الحديث.

وعلى الرغم من الأعمال الكاملة: عن السيرة الذاتية للنبي ﷺ التي ظهرت في وقت متأخر، على الرغم من أن هذه الأعمال مع كافة الاحتمالات كانت قائمة أصلاً على مجموعات مكتوبة لتاريخ النبي ﷺ، فقد بدأت تظهر أول الأعمال عن السيرة الذاتية للنبي ﷺ بدءاً من عصر الصحابة.

فعُروة (المتوفَّى سنة 93هـ) في كتابه عن السيرة الذاتية للنبي ﷺ ذكر أسماء الثقات الذين استقى منهم معلوماته. ومن المحتمل أنه تلقى بعض هذه المعلومات كتابة، لأن الرسائل، والنشرات عن الأعمال الأولية من السيرة ذُكِرَ أنها كتبت قبل عروة. ونجد إشارات عن «مذكرات خاصة بخدم النبي»[2] وكتاب عن سفراء النبي ﷺ لدى الحكام والرؤساء[3].

وعلق البروفسور «Watt» قائلاً: «في حين أن الإعداد لمادة كتاب (المغازي) هو الشغل الشاغل للعلماء، فإنَّ حِفظَه حتى يجمعه العلماء ينبغي أن يكون عمل المسلمين بصفة عامة أو على الأقل بعض المسلمين»[4].

4 ـ النقل مصادفَةً بالمراسلة:

أحياناً كانت تنقل الأحاديث في خطابات خاصة، وكان هذا يتم إما رداً على أسئلة عن أحكام النبي ﷺ في مشكلة معينة وإما في إذعان لرجاء بإرسال حديث للنبي ﷺ وإما

---

(1) Mohemmad Anizm (7).

(2) طبقات ابن سعد (1: 2: 179 ـ 180).

(3) تاريخ الطبري (1: 1560).

(4) Watt: Historians of the Middle East, (27).

ويقول: هذه المواد صاغها واستخدمها ابن إسحاق فيما بعد.

نقلت بعض الأحاديث مصادفة كذلك، وسوف نعرض لبعض الأمثلة لنوضح تلك الحالات:

أ) فقد كتب معاوية للمغيرة بن شعبة يطلب منه بعض الأحاديث واستجاب المغيرة لطلب معاوية وأرسل له بعض الأحاديث بالبريد[1].

ب) وكتب ابن عباس لأبي موسى الأشعري يستفسر منه عن بعض الأحاديث وأرسلها له بالبريد[2].

جـ) وسأل ابن أبي مُليكة (المتوفى سنة 117هـ) ابن عباس ليرسل له بعض الأحاديث غير المعروفة له واستجاب الأخير لرجائه وأرسل له بعض الأحاديث في كتاب[3].

وفي رواية أخرى أن ابن عباس أرسل حديثاً واحداً خاصاً طلبه ابنُ مُليكة نفسه ومضمون الحديث كان: «عن القسم الذي يقسم به المُدَعى عليه في الخلافات التشريعية»[4].

د) وأرسل «أبو بكرة» إلى ابنه أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان»[5].

وأحياناً اعتاد السائل أن يأتي إلى الصحابة بخصوص أحاديث معينة، هذه الأحاديث كانت تنقل عادة بالمداد الأسود في خطابات. ولنأخذ مثالاً على ذلك، فقد كتب زياد بن أبي سفيان إلى عائشة ليتأكد ما إذا كان حديثاً معيناً (المنقول في الكتاب) رواه ابن عباس بشكله الصحيح التام أم لا؟ فعائشة التي أخبرت السائل بأن ابن عباس أساء نقل الحديث عن النبي ﷺ أرسلت الرواية الصحيحة للحديث[6].

---

(1) صحيح البخاري (4: 423)، في الاعتصام بالسنة.

(2) مسند الطيالسي (2: 71).

(3) صحيح مسلم (1: 7) في المقدمة.

(4) سنن أبي داود (3: 423) في الأقضية، حديث رقم (3619).

(5) صحيح البخاري (4: 388) في الأحكام، وجامع الترمذي (6: 77 ـ 78) في الأحكام، وسنن أبي داود (3: 411)، في الأقضية، حديث رقم (3589).

(6) صحيح البخاري (1: 427)، في كتاب الحج.

وكان هدي النبي ﷺ في مجالات الحياة المختلفة يُذكر في المراسلات؛ فعلى سبيل المثال أُرسل خطاب إلى «سالم أبو النضر» ذلك العبد الذي أُعتِق وكاتب، احتوى على توجيهات النبي ﷺ التي أعطيت للمسلمين في المعارك الخاصة ضد الأعداء، وأرسل هذا الخطاب عبدالله بن أبي أوفى ليرفع من الروح المعنوية لسالم الذي كان ذاهباً ليحارب ضد الروم[1].

بالإضافة إلى المراسلات التي أشرنا إليها فيما سبق نذكر قائمة بأسماء المرسِلين والمستقبِلين لخطابات تحتوي على أحاديث النبي ﷺ.

اسم المرسل	اسم المرسَل إليه
1 ـ عبدالله بن هرمز (المتوفى سنة 100هـ)	تميم الجيشاني[2]
2 ـ عبدالله بن عمر (المتوفى سنة 74هـ)	عبد العزيز بن مروان[3]
3 ـ عبدالله بن الزبير (المتوفى سنة 73هـ)	عبدالله بن عتبة بن مسعود[4]
4 ـ أبو موسى الأشعري (المتوفى سنة 51هـ)	عبدالله بن مسعود[5]
5 ـ أبو عثمان النهدي (المتوفى سنة 95هـ)	سليمان التيمي[6]
6 ـ عطاء بن رباح (المتوفى سنة 117هـ)	يزيد بن أبي حبيب[7]

(1) صحيح البخاري (2: 253 ـ 254) في كتاب الجهاد.
(2) المسند (2: 531).
(3) طبقات ابن سعد (4: 1: 110 ـ 111).
(4) المسند (4: 4).
(5) المسند (4: 396، 414).
(6) صحيح البخاري (4: 115 ـ 116) في كتاب الأدب.
(7) صحيح البخاري (2: 43) في كتاب البيوع و(3: 24) في كتاب التفسير.

اسم المرسل	اسم المرسَل إليه
7 ـ ضحاك بن قيس بن خالد (المتوفى سنة 65هـ)	قيس بن الهيثم[1]
8 ـ إبراهيم النخعي (المتوفى سنة 151هـ)	قتادة وآخرون[2]
9 ـ جرير بن عبدالله (المتوفى سنة 151هـ)	معاوية[3]
10 ـ خالد بن أبي عمران (المتوفى سنة 125هـ)	يحي بن سعيد[4]
11 ـ نافع (العبد الذي أعتقه ابن عمر) المتوفى (سنة 125هـ)	أيوب السختياني[5]
12 ـ نعمان بن بشير (المتوفى سنة 64هـ)	قيس بن الهيثم[6]
13 ـ قتادة (المتوفى سنة 117هـ)	الأوزاعي[7]
14 ـ سلمان الفارسي (المتوفى سنة 36/ 32هـ)	أبو الدرداء[8]
15 ـ عمر بن عبدالله بن الأرقم	عبدالله بن عتبة (المتوفى سنة 74هـ)[9]

(1) المسند (3: 453)، أسد الغابة (3: 37)، الإصابة (2: 207) ترجمة رقم (1469).
(2) المحدث الفاصل (48ب).
(3) المسند (4: 361).
(4) المحدث الفاصل (4: 361).
(5) الكفاية (488)، المحدث الفاصل (48ب).
(6) المسند (4: 277).
(7) المحدث الفاصل (48ب).
(8) الميزان (4: 546)، رقم (10375).
(9) صحيح البخاري (3: 62 ـ 63) في كتاب المغازي.

اسم المرسل	اسم المرسَل إليه
16 ـ عمر بن الخطاب (المتوفى سنة 23هـ)	أبو عبيد بن الجراح[1]
17 ـ زيد بن أرقم (المتوفى سنة 66هـ)	أنس بن مالك[2]
18 ـ الزهري (المتوفى سنة 124هـ)	رزيق بن حكيم[3]
19 ـ الزهري المتوفى سنة 124هـ)	جعفر بن ربيعة[4]

(5) التسجيل بغرض الاستخدام الخاص:

لقد رغب بعض الصحابة أن يكون لديهم سجل مكتوب لأقواله ومواعظه وذلك بسبب أهمية كلمات النبي ﷺ وأعماله وقد رأينا أن «أبا شاه» طلب من النبي ﷺ أن يكون لديه نسخة مكتوبة من مواعظه، وعلاوة على هذا، فلأن العرب كانت لديهم نزعة طبيعية لتسجيل الأقوال المأثورة والأمثال، فوجدنا من العرب من دون سجلاً أو أكثر من هذه الأقوال التي تروق له، وأعطانا ابن سعيد مثلاً لذلك حين ذكر أن حبيب بن ثابت (المتوفى سنة 119هـ) قال: «إن لم يكن لدي أي مادة مكتوبة على الإطلاق عدا حديث واحد احتفظت به على صندوقي الخشبي»[5].

وعلى سبيل المثال، عندما سمع أنس «عتبان» يروي حديثاً وراق له هذا الحديث، دَوَّنَهُ بعد أن أخذ موافقة صاحبه[6].

---

(1) سنن ابن ماجة (2: 166) في كتاب الفرائض.

(2) تهذيب التهذيب (3: 394).

(3) صحيح البخاري (1: 227 ـ 228) في كتاب الجمعة.

(4) صحيح البخاري (1: 218).

(5) طبقات ابن سعد (6: 223).

(6) المحدث الفاصل (35أ).

(6) المادة المكتوبة والخاصة بالنبي ﷺ:

ولقد حفظت بعض الأحاديث مباشرة في المراسلات الرسمية للنبي ﷺ ومن بين هذه المراسلات التي يمكن أن نذكرها، العقود، المعاهدات، الاتفاقات، النشرات لحكام الأقاليم، الخطابات إلى مشايخ القبائل، والحكام الآخرين، واحتوت بعض الكتب أحكاماً معينة خاصة بالزكاة والشعائر الدينية.

(7) التسجيل الثانوي من جانب طلاب الحديث:

من الجدير بالذكر أن نلاحظ أنه أثناء حياة النبي ﷺ كانت التعاليم التي تُعطَى لمعتنقي الدين الإسلامي الجدد تشمل القرآن والحديث، وعلى الرغم من عدم توفر مبان مدرسية في البداية، إلا أن مجالس العلم كانت تقام في المساجد وفي البيوت الخاصة، وتذكر المصادر المختلفة أن العديد من الحلقات الدراسية والمحاضرات (المجالس) وكثيراً من حلقات الاستماع والمحاضرات حيث كانت التربية الدينية التي تدرس تعرف باسم العلم. هذا العلم الذي كان يشير في تلك الأيام إلى كل فرع من فروع المعرفة الدينية وهي: القرآن، الحديث، الفقه، التفسير، ومن الضروري أن كل هذه العلوم كانت تتضمن الحديث أيضاً الذي هو محل دراستنا هنا. وعليه يمكن أن نقول: إن الحديث لم يكن موضع اهتمام عام من جانب الصحابة فحسب، بل أُخِذَت هذه المسألة بجدية أيضاً.

إن كثيراً من الحلقات الدراسية الخاصة كانت تقام لبعض الطلاب مهما كان عددهم صغيراً. وأثناء هذه الحلقات الدراسة (حلقة ـ جمع حلقات)، هناك احتمال قوي بأن الأحاديث سُجِلت بالمداد الأسود على ألواح بيضاء والاستدلال على هذا يمكن استنتاجه من القصة التي رواها لنا عبدالله بن عمرو بن العاص[1]، وهذه الرواية يمكن إثبات صحتها عن تقرير آخر مشابه يقول: إن وائلة بن الأسقع (المتوفى سنة 83هـ) وهو واحد من الصحابة اعتاد أن يملي الأحاديث على طلابه في تلك المرحلة المبكرة[2].

---

(1) انظر الفقرة الخاصة بالصحيفة والمصحف في هذا الفصل.

(2) الإملاء (13)، الميزان (4: 145)، رقم (8658)، تقييد العلم (99)، الآداب الشرعية لابن مفلح.

وعلاوة على هذا وجدنا إشارة إلى حلقات دراسة الأحاديث من جانب الصحابة أمثال أُبَيّ بن كعب (المتوفى سنة 22هـ)[1]، عبدالله بن مسعود (المتوفى سنة 32هـ)[2]، عبادة بن الصامت (المتوفى سنة 34هـ)[3]، عمران بن حصين (المتوفى سنة 52هـ)[4]، أبو هريرة (المتوفى سنة 59هـ)[5]، عبدالله بن عمرو بن العاص (المتوفى سنة 65هـ)[6]، عبدالله ابن عباس[7] (المتوفى سنة 68هـ)، وجابر بن عبدالله (المتوفى سنة 78هـ)[8]، وهؤلاء كانوا يُعلمون بانتظام علم الحديث لطلابهم.

وعندما نأتي إلى فترة التابعين، نجد ذكراً لحلقات دراسة الحديث لسعيد بن المسيب (المتوفى سنة 94هـ)[9]، مجاهد بن جبر (المتوفى سنة 103هـ)[10]، مكحول الدمشقي (المتوفى سنة 112هـ)[11]، عتبة بن أبي رابح (المتوفى سنة 114هـ)[12]، ونافع العبد الذي أعتقه ابن عمر (المتوفى سنة 119هـ)[13]. وكانت الحلقات الدراسية، ومجالس الدراسة،

---

(1) طبقات ابن سعد (3: 2: 61).

(2) طبقات ابن سعد (3: 1: 110) و(3: 2: 61).

(3) التراتيب الإدارية (1: 48)، Papyri (2: 14).

(4) طبقات ابن سعد (4: 2: 29).

(5) سير أعلام النبلاء (2: 433، 436، 440، 441).

(6) طبقات ابن سعد (4: 2: 12 ـ 13).

(7) طبقات ابن سعد (2: 1: 121، 122) و(6: 79)، الكنى (2: 126)، تاريخ بغداد (1: 175)، سير أعلام النبلاء (3: 235).

(8) تهذيب التهذيب (2: 43).

(9) طبقات ابن سعد (5: 96، 98).

(10) طبقات ابن سعد (5: 344).

(11) الكفاية (385، 387).

(12) الكفاية (385).

(13) الكفاية (385)، الإملاء (13).

لهما سابقة في حياة النبي ﷺ نفسه الذي اعتاد أن يعلم الصحابة وهم جلوس في حلقة[1]، وحدد يوماً خاصاً من كل أسبوع ليعلم النساء[2].

والحقيقة أن الصحابة والتابعين الذين اعتادوا أن يعقدوا الحلقات الدراسية الخاصة يُعَدون ثقات في الحديث الأمر الذي يجعلنا نعتقد إما أن هؤلاء الصحابة كانت لديهم أحاديث مكتوبة ليرووا منها لطلابهم، وإما أنهم اعتادوا أن يَرْووا من ذاكرتهم، وفي كلتا الحالتين فإنّ طلابهم لابدَّ أنهم دَوَّنوا ما سمعوه، وكذلك ذكر الصحيفة والكتب بأسمائهم وبأسماء طلابهم يعطينا دليلاً جازماً، بأن مجموعة كبيرة من الأحاديث قد دونت في هذه الحلقات الدراسية.

(8) تسجيل متعمد من أجل صالح الأجيال القادمة «مجموعة كبيرة»

وفضلاً عن التسجيل غير الرسمي الذي ذكرناه فيما سبق، فيبدو أن جمع الأحاديث، قد تَمَّ عن عمدٍ كذلك، فالصحابة أمثال عبدالله بن عمرو بن العاص، عبدالله ابن عباس، أنس بن مالك كتبوا الأحاديث ربما من منطلق البحث والدراسة، ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة من جامعي الأحاديث الهامة عمرو بن حازم الأنصاري (المتوفى سنة 53هـ)، أبو اليسر كعب بن عمرو (ت 55) ومسروق بن الأجدع (ت 63) وعمرو ابن مأمور الأوْدي (المتوفى سنة 74هـ). وكل هؤلاء قد جمعوا الحديث بهدف الدراسة والبحث ويذكر أن هذه الأحاديث قد جمعت في الصحيفة، الدفتر، المجلة، الصكوك، والنسخة... الخ وعلى الرغم من أننا لا نعرف مدى حجم هذه المجموعات، إلا أن هناك احتمالاً قوياً في أن بعضها كان كبيراً لدرجة أنه يمكن تسميتها «المجلدات، والكتب».

ثالثاً ـ النتيجة:

لقد رأينا في الفقرات السابقة أن حفظ الأحاديث لم يعتمد على الذاكرة فقط بل وعلى النقيض تم تسجيلها بالمداد الأسود، ثم تم ضمها بعد ذلك في مجموعات كبيرة من

---

(1) صحيح البخاري (1: 27. 28) في كتاب العلم.

(2) صحيح البخاري (1: 38) في كتاب العلم.

الأحاديث، وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك تنظيم رسمي لتسجيل الأحاديث، إلا أن الصحابة تأثروا بشخصية النبي ﷺ المؤثرة، وأدركوا أهمية سنته التي أكد عليها القرآن والنبي ﷺ نفسه، وبمبادرة منهم قاموا بحفظ أقوال محمد ﷺ وأفعاله، وموافقاته الضمنية في مواقف معينة.

* * *